المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع بمعايير الجودة والاعتماد لبرامج المكتبات والمعلومات: دراسة تحليلية وصفية

مصطفى سيد محمد السيد
مدير مكتبة مركز خُطوة للتوثيق والدراسات
باحث دكتوراه، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب – جامعة القاهرة
Noha_sama@cu.edu.eg
مراجعة وإشراف
أ.د. أسامة السيد محمود
أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة القاهرة

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل معيار المشاركة المجتمعية بمعايير اعتماد برامج المكتبات والمعلومات بجمهورية مصر العربية، وبعض الدول العربية، والمعايير الدولية والإقليمية، المشتملة على معيار مشاركة مجتمعية، حيث تناولت الدراسة معايير الاعتماد بجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والأردن، وليبيا، والجزائر، وقطر، واليمن، والعراق، والمعيار الذي أعده الأستاذ الدكتور أسامة السيد محمود وأصدره الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ومعيار المعهد المعتمد للمهنيين في المكتبات والمعلومات CILIP. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل معيار المشاركة المجتمعية وخدمة البيئة، والمنهج المقارن للمقارنة بين المعايير.

الكلمات المفتاحية: معايير الاعتماد، برامج المكتبات والمعلومات، المشاركة المجتمعية، معيار المشاركة المجتمعية، معايير الاعتماد - مصر، معايير الاعتماد - السعودية، معايير الاعتماد - الأردن، معايير الاعتماد - قطر، معايير الاعتماد - اليمن، معايير الاعتماد - الجزائر، معايير الاعتماد - ليبيا، معايير الاعتماد - العراق.

تاريخ استلام البحث: 2025/3/6 تاريخ إجازة البحث: 2025/3/17

تمهيد:

تعمل الأقسام العلمية، والكليات، والجامعات منذ ما يزيد عن عقد بجمهورية مصر العربية على الحصول على الضمان والاعتماد، لضمان جودة التعليم وجودة المؤسسة التعليمية، وكذلك ضمان جودة المخرجات من هذه البرامج التعليمية المعترف بها، وبالطبع تعمل غالبية دول العالم إن لم تكن كلها على هذا. وتختلف معايير الاعتماد بين معايير اعتماد مؤسسي "للجامعات أو الكليات بشكل كامل"، أو معايير اعتماد برامجي "لبرامج بعينها داخل الأقسام"، كما وضعت الكثير من دول العالم ومنها جمهورية مصر العربية معايير اعتماد لقطاعات موضوعية مثل قطاع الآداب، وقطاع الطب، وقطاع التمريض، وقطاع الحقوق، وقطاع التجارة ... إلخ، كما يوجد أيضًا معايير اعتماد للتعليم الأساسي وما قبل الجامعي.

ويتم اعتماد أقسام المكتبات والمعلومات في غالبية دول الوطن العربي وفقًا للمعايير التي يتم إصدارها من الهيئة القومية للاعتماد والجودة في بلادها، سواء اعتماد مؤسسي للكلية، أو الجامعة، أو اعتماد برامجي، أو اعتماد لقطاع موضوعي معين كالآداب، أو الطب، أو التجارة ... وغيرها.

كما أن هناك اتجاه لدى بعض الدول العربية وهو اعتماد المؤسسات والبرامج الأكاديمية من مؤسسات دولية بجانب الاعتماد المحلي مثل قطر، أو الاعتماد على الاعتماد الأجنبي فقط كدولتي الكويت وعمان.

وتتناول هذه الدراسة بالوصف والتحليل **معيار المشاركة المجتمعية أو خدمة البيئة والمجتمع** -أو أي مسمى آخر يؤدي نفس الدور- ببعض الدول العربية، بالإضافة إلى بعض معايير الدول الأجنبية التي بها أقسام/ برامج للمكتبات والمعلومات، ويشتمل معاييرها على معيار يخص المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع والبيئة.

أولًا: الإطار المنهجي للدراسة:

مشكلة الدراسة:

لم تركز الدراسات التي تناولت معايير اعتماد المؤسسات والبرامج الأكاديمية على معيار المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع، على الرغم من أهمية هذا المعيار، سواء للمؤسسات الأكاديمية أوالمجتمع على حدٍ سواء، فهو يعمل على تحقيق وظيفة رئيسة من وظائف المؤسسات الأكاديمية وهي خدمة المجتمع المحيط، لذلك عمل الباحث على دراسة هذا المعيار لسد هذا

العجز أو النقص في الدراسات التي تتناول معايير اعتماد البرامج الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المعيار الذي تقوم بدراسته، وهو معيار المشاركة المجتمعية وخدمة البيئة والمجتمع، الذي يُعد من المعايير الأساسية لاعتماد المؤسسات والبرامج الأكاديمية، ومؤشرًا هامًا لقياس مدى نجاح المؤسسات الأكاديمية في تحقيق هدف من أهدافها الثلاثة وهو خدمة المجتمع، وربط تلك المؤسسات وبرامجها ومنتسبيها من أعضاء هيئة تدريس، وموظفين، وطلاب، وخريجين بالمجتمع المحلي، والإقليمي، والدولي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. رصد وتحليل معيار المشاركة المجتمعية وخدمة البيئة في معايير اعتماد برامج المكتبات والمعلومات بجمهورية مصر العربية والوطن العربي.
2. رصد وتحليل معيار المشاركة المجتمعية وخدمة البيئة في معيار اعتماد برامج المكتبات والمعلومات الصادر عن الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.
3. رصد وتحليل معيار المشاركة المجتمعية وخدمة البيئة في معايير اعتماد برامج المكتبات والمعلومات الصادرة عن بعض اتحادات وجمعيات المكتبات والمعلومات الأجنبية.

تساؤلات الدراسة:

1. ما معيار المشاركة المجتمعية وخدمة البيئة في معايير اعتماد برامج المكتبات والمعلومات بجمهورية مصر العربية والوطن العربي؟
2. ما معيار المشاركة المجتمعية وخدمة البيئة في معيار اعتماد برامج المكتبات والمعلومات الصادر عن الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات؟
3. ما معيار المشاركة المجتمعية وخدمة البيئة في معايير اعتماد برامج المكتبات والمعلومات الصادرة عن بعض اتحادات وجمعيات المكتبات والمعلومات الأجنبية؟

مجال الدراسة وحدودها:

تتناول الدراسة فحص وتحليل معيار المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع والبيئة ببعض الدول العربية التي يوجد بها برامج للمكتبات والمعلومات، اعتماد برامجي، أو حتى اعتماد وفقًا للقطاعات الموضوعية مثل جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والأردن، وليبيا، واليمن، مع ذكر معايير اعتماد المؤسسات بالدول فقط التي أصدرت معايير اعتماد مؤسسات ولم تُصدر بعد معايير اعتماد برامج مثل الجزائر، وقطر، والعراق. وكذلك تناولت الدراسة المعيار الذي أعده الأستاذ الدكتور أسامة السيد محمود وأصدره الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ومعيار المعهد المعتمد للمهنيين في المكتبات والمعلومات CILIP.

تم استبعاد دولة فلسطين لعدم اشتماله على معيار المشاركة المجتمعية أو خدمة المجتمع والبيئة -الذي هو أساس الدراسة الحالية-. كما تم استبعاد دولتي الكويت وسلطنة عمان لحصولهم على الاعتماد والجودة من المعهد المهني لاختصاصي المكتبات والمعلومات CILIB "Chartered Institute of Library and Information Professional"، كما تم استبعاد دولة الإمارات لعدم توافر معايير للاعتماد بموقع مفوضية الاعتماد الأكاديمي. وبالنسبة لبقية الدول العربية، فبعضها لم يضع معايير اعتماد بعد مثل المغرب، وتونس، والسودان، ولبنان. أما سوريا فقد كانت بصدد إعداد سلسلة من المعايير الأكاديمية القياسية ومنها معيار أكاديمي لبرامج المكتبات والمعلومات في عام 2011، ولكنها لم تُكمل إعداد هذه المعايير. كما تم استبعاد معايير الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات "الإفلا"، وجمعية المكتبات الأمريكية، ووكالة ضمان الجودة والتعليم البريطانية، وجمعية المكتبات والمعلومات الأسترالية، وجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج لعدم اشتمال المعايير التي أصدرتها على محور أو معيار للمشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع والبيئة.

منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل معيار المشاركة المجتمعية وخدمة البيئة بمعايير اعتماد المؤسسات والبرامج محل الدراسة، كما اعتمدت على المنهج المقارن للمقارنة بين المعايير.

مصطلحات الدراسة:

الاعتماد: هو الاعتراف الذي تمنحه الدولة، أو أحد المؤسسات المهنية بأن برنامج تعليمي، أو قسم، أو كلية، أو جامعة، قد استوفت المعايير الوطنية أو الدولية المعمول بها (محمود، 2016. ص. 12).

معايير الاعتماد: المعايير النافذة والصادرة عن هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها في كل ما يتعلق بالمؤسسات التعليمية أو برامجها الأكاديمية المعتمدة أو أعضاء هيئة التدريس فيها أو أي أمر أخر متعلق بها (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، 2022. ص. 5).

المعايير الأكاديمية: الشروط والمحددات والمتطلبات التي يحددها البرنامج أو المؤسسة لما ينبغي أن تتوفر بالبرنامج أو البرامج التي تقدمها من حد أدنى (محمود، 2016. ص. 13).

المعايير القياسية: معايير لمقارنة البرنامج أو البرامج بالمؤسسة مع غيرها من البرامج أو المؤسسات الأخرى (محمود، 2016. ص. 13).

المشاركة المجتمعية: للمشاركة المجتمعية الكثير من التعريفات يمكننا انتقاء منها ما يلي:

"كل ما يقوم به أعضاء المجتمع ومؤسساته من أنشطة لخدمة مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها، وتعتمد هذه المشاركة على التطوعية والوعي والوجدان، وقد تكون أنشطة هذه المشاركة نظرية أو عملية، وتكون المشاركة المجتمعية في التعليم أكثرها فاعلية على أساس كونه منظومة مجتمعية تمس حياة معظم أفراد المجتمع" (الوكيل، 2012. ص. 44).

ومن التعريفات المتخصصة في المكتبات التعريف الذي وضعته الجمعية الأمريكية للمكتبات (ALA) "المشاركة المجتمعية هي العمل التعاوني مع أعضاء المجتمع -سواء كانوا مستفيدين من المكتبة، أو مقيمين، أو هيئة تدريس، أو طلاب، أو منظمات شريكة- لمعالجة القضايا من أجل تحسين المجتمع".

ولغرض الدراسة يمكن للباحث وضع تعريف إجرائي للمشاركة المجتمعية بأنها "مختلف الأنشطة والجهود البحثية، والتعليمية، والإدارية، والاستشارية، والتدريبية، والبيئية، والثقافية التي يقدمها أفراد المجتمع بما في ذلك تولي مناصب في مؤسسات المجتمع، وتعمل على

تنمية المجتمع المحلي وخدمته وتلبية احتياجاته باستمرار، مما ينعكس بشكل إيجابي على حياة الأفراد وتَقَدُم المجتمع المحلي ككل والعمل على تنميته المستدامة".

مؤشرات الأداء: أداة قياس تستخدم معيارًا لتحديد مدى تحقق بند ما عند التخطيط والتقييم، أو لقياس مدى الإنجاز في إجراء ما أو مهمة أو مشروع (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، 2022. ص. 4).

ضمان جودة التعليم:

"يقصد به تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها، على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها، سواء على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعتبر ملائمة، أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية". (الهيئة القومية، الإصدار الثاني أغسطس 2009، ص ص. 145- 151)

المعايير الأكاديمية القومية القياسية "NARS":

"المعايير الأكاديمية للبرامج التعليمية المختلفة والتي أعدتها الهيئة بالاستعانة بخبراء متخصصين وممثلين لمختلف قطاعات المستفيدين. وتمثل هذه المعايير الحد الأدنى المطلوب تحقيقه للاعتماد. (الهيئة القومية، الإصدار الثاني أغسطس 2009، ص ص. 145- 151)

معايير التقويم والاعتماد:

"المعايير المعدة من قبل الهيئة، لتقويم واعتماد مؤسسات التعليم العالي، بالاستعانة بالخبراء المتخصصين وممثلين لمختلف قطاعات المستفيدين، وتعتبر الأداة الرئيسية التي يتم الاستعانة بها في إعداد الدراسة الذاتية، وتستخدم بواسطة المعتمدين المراجعين الهيئة في الزيارات الميدانية، وأخيرًا تعتبر أساس عملية التقويم والاعتماد للمؤسسة".

و"هي مجموعة من المعايير المعدة من قبل الهيئة، وتتعلق بالمحورين الأساسيين للتقويم والاعتماد، وهما القدرة المؤسسية والفعالية التعليمية". (الهيئة القومية، الإصدار الثاني أغسطس 2009، ص ص. 145- 151)

الأطراف المجتمعية:

"كافة الأفراد والمؤسسات والجهات التي لها اهتمام مشروع أو مصلحة ما أو تتحمل مخاطر ناتجة عن الموضوع المشار إليه تبعًا للسياق. ويقصد بهم بالنسبة للمؤسسة التعليمية بصفة عامة: الطلاب، أولياء الأمور، أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم، العاملون بالمؤسسة، ممثلو النقابة المهنية المرتبطة ببرامج المؤسسة، وأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي تتعامل مع المؤسسة، سواء كانوا مستهلكين لخدماتها، أو يقومون بتوفير أماكن للتدريب، أو يشكلون المجتمع المحلي للمؤسسة جغرافيًا. ويتغير نطاق الأطراف المجتمعية بتغير السياق المذكورة فيه. (الهيئة القومية، الإصدار الثاني أغسطس 2009، ص ص. 145- 151)

الدراسات السابقة:

بمراجعة الإنتاج الفكري حول موضوع الدراسة، في جُل أدوات جمع البيانات لحصر الإنتاج الفكري العربية والإنجليزية مثل:

1. شبكة الرسائل العلمية المجازة باتحاد المكتبات الجامعية المصرية EULC
2. قاعدة بيانات الهادي المتاحة على الموقع الإلكتروني للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.
3. قواعد البيانات العالمية المتاحة من خلال بنك المعرفة المصري مثل "دار المنظومة، Ebesco, ProQuest Dissertations, Science Emerald".
4. محرك البحث الأكاديمي Google Scholar.

واستخدام المصطلحات التالية في البحث "معايير اعتماد البرامج، معايير الاعتماد المؤسسي، معايير اعتماد المؤسسات الأكاديمية" بالإضافة إلى البحث بأسماء هيئات الجودة والاعتماد بالدول محل الدراسة، والبحث في مواقع الهيئات والاتحادات المتخصصة في المكتبات والمعلومات" Academic Program Accreditation Standards, Academic Institution Accreditation Standards"

وجد الباحث الكثير من الدراسات، ورتبها ترتيبًا زمنيًا من الأحدث إلى الأقدم. مع المحافظة على الترتيب الأبجدي وفق اسم المؤلف عند اتفاق عدد من الدراسات في سنة النشر، ونذكر منها ما يلي.

تناولت دراسة (Rasoul, 2021) الحاجة إلى تقييم برامج المكتبات والمعلومات بمنطقة الخليج العربي، من حيث ملفها الشخصي، ومؤشرات القياس، ومبادئ التقييم، واستخدام الدراسة الذاتية، وجدوى الاعتماد. وقد وجهت الدراسة استبانة لسبعة برامج تعليمية للمكتبات والمعلومات بالخليج العربي، وتم الحصول على خمسة ردود وتحليلها. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه البرامج لديها موارد إلكترونية وأعضاء هيئة تدريس، ومرافق تعليمية كافية، ومع ذلك، أربعة من أصل الخمسة لا تمتلك مصادر إلكترونية كافية، بما في ذلك الوصول إلى قواعد البيانات والمجلات العلمية، وقد تباينت وجهات النظر حول هيئات الاعتماد وإدارة عملية الاعتماد.

وتناولت دراسة (كامل، 2020) المعايير التي تعتمد عليها برامج المكتبات والمعلومات للحصول على الاعتماد الأكاديمي، حيث أصدرت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد معايير لاعتماد البرامج التعليمية في قطاع الآداب، كما قام برنامج المكتبات والمعلومات في جامعات أسيوط، وعين شمس، والقاهرة، وسوهاج، والمنوفية بوضع معايير أكاديمية مرجعية لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات، سواء كجزء من المؤسسة الأم، أو اعتمادها اعتماد برامج مثل برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة المنوفية، كما قام الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بإصدار معيار لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية، ومع تعدد هذه المعايير هدفت الدراسة إلى دراستها وتحليلها، بالإضافة إلى تقييم برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة باستخدام معيار اعتماد برامج المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية، وجاءت الدراسة في مقدمة وخمسة فصول. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتاج أهمها: أنه بالرغم من تواجد خمسة عشر جمعية للمكتبات والمعلومات بالوطن العربي، إلا أنه لم تقم أيًا منها بإعداد معيار لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات، وكذلك لم تصدر هيئات ضمان الجودة والاعتماد بالوطن العربي بوضع معايير لاعتماد برامج المكتبات والوثائق والمعلومات. وأن معيار الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات هو أكثر المعايير شمولًا وعمقًا. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها توصية للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بإنشاء لجنة لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات في الوطن العربي. وضرورة إعداد معايير قياسية موضوعية لبرامج المكتبات والمعلومات يتم اعتمادها من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بحيث يتم تطبيقها على برامج المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية.

وقد تناولت دراسة (حامد، 2019) البحث عن أسباب ودوافع الحاجة لنظم الجودة والاعتماد، ومعوقات تطبيقها، وأهمية الاعتماد الأكاديمي بشكل عام، ولتخصص المكتبات والمعلومات بشكل خاص، كما تشير الدراسة إلى أهم هيئات الاعتماد على مستوى الوطن العربي، وأهم الجمعيات المهنية التي تصدر معايير اعتماد برامج المكتبات والمعلومات.

بينما هدفت دراسة (العليمي، 2018) لاستكشاف مفاهيم الجودة والاعتماد الأكاديمي، واستجلاء دور الجمعيات والاتحادات المهنية في تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي لبرامج المكتبات والمعلومات، وتوصيف وتحليل لمعايير الاعتماد لبرامج المكتبات ودراسات المعلومات على المستويين الدولي والعربي، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن على أقسام المكتبات والمعلومات أن تعيد النظر في برامجها في ضوء معايير جديدة للاعتماد والجودة، وأنه يجب تكوين قنوات اتصال بين أقسام المكتبات والطلبة للتواصل المستمر.

بينما هدفت دراسة (عمر، 2017) إلى التعرف على دور أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية في خدمة المجتمع، حيث تناول طبيعة خدمة المجتمع بأقسام المكتبات وواقعها، وكذلك المعوقات التي تعرقل تنفيذ أقسام المكتبات لبرامج خدمة المجتمع بالصورة المناسبة. وتم تطبيق الدراسة على أربعة عشر قسمًا من أقسام المكتبات والمعلومات المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة اهتمام أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية بخدمة المجتمع متوسطة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اهتمام أقسام المكتبات والمعلومات بخدمة المجتمع تعزي لعدد سنوات خبرة الأقسام، أو المستوى العلمي لغالبية الأعضاء، أو نوع غالبية الأعضاء. ولقد وضع الباحث تصورًا استرشاديًا لمساعدة أقسام المكتبات في خدمة المجتمع بصورة مناسبة تحقق هذه الوظيفة.

في حين أن دراسة (عبد الهادي، 2015) تناولت معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد الصادرة بشأن مؤسسات التعليم العالي في مصر، وتحديدًا معيار المكتبة في دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في إصدارته الثانية من شهر أغسطس 2009؛ والذي اشتمل على مجموعة من الخصائص لاعتماد جودة مكتبات الكليات والمعاهد العليا في مصر، ويتضمن عدة نقاط أهمها المساحة والطاقة الاستيعابية، والتجهيزات المادية، والأوعية المكتبية، والموارد البشرية، والامن والسلامة ... إلخ، من أجل الارتقاء بمستوى جودة أداء وخدمات الكليات والمعاهد العليا في مصر، والكشف عن مدى اتباع هذا المعيار في عينة محددة من المكتبات

والمعاهد مرورًا بالجهود العربية والدولية في وضع المعايير المماثلة والمقارنة بينها، ومدى الاعتماد على المعايير الدولية وصولًا إلى الهدف النهائي؛ وهو معيار قياسي مرجعي لاعتماد مكتبات الكليات والمعاهد العليا في مصر.

ثانيًا: الإطار النظري للدراسة:

بالبحث عن أقسام المكتبات والمعلومات بالوطن العربي، وجد الباحث أن جُل هذه الأقسام تتبع معايير الاعتماد والجودة التي تصدرها هيئة الاعتماد والجودة في البلد المنتمي لها القسم، سواءً كان هذا الاعتماد اعتمادًا مؤسسيًا أو اعتماد برامجي، كما أن هناك بعض الدول وضعت معايير اعتماد لقطاعات موضوعية متخصصة مثل قطاع الآداب، وقطاع الطب، وقطاع التمريض، وقطاع الحقوق، وقطاع التجارة ... إلخ.

يمكن للجامعات من خلال أقسامها العلمية خدمة المجتمع عن طريق ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، ولذلك نجد في بعض الدول تسمح الجامعة للمؤسسات الاقتصادية بفتح فروع ومراكز لها بالجامعة، بحيث تتفاعل مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب، ومن ثم تكون على دراية بمستجدات البحث العلمي، وتحقيق الاستفادة من ذلك في تطوير وتعديل وفي بعض الأحيان تغيير مساراتها، وحل مشكلاتها، كما أنه من المفروض أن تسمح الجامعات لأعضاء هيئة التدريس بالتواصل مع هذه المؤسسات وتقديم الاستشارات المختلفة، مما يسمح لهم بتطبيق أبحاثهم العلمية، وبذلك تتحول العملية التعليمية والبحثية من الشكل النظري إلى التطبيق العملي، مما يعود بالنفع على الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بتطبيق أبحاثهم من جهة، ومن جهة أخرى ربطها بالمجتمع ومؤسساته (عمر، 2017. ص. 223).

يمكن تقسيم الاعتماد الأكاديمي إلى ثلاثة أنواع (العليمي، 2018. ص. 6) أولها الاعتماد المؤسسي وهو الذي يمنح المؤسسة الأكاديمية تأهيلًا أولياً ومبدئيًا باعتبارها وحدات عاملة متكاملة، كل جزء فيها يسهم في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة. وثانيها الاعتماد الأكاديمي البرامجي ويمنح للبرامج الأكاديمية المتخصصة بعد حصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد المؤسسي. وثالثها الاعتماد المهني ويختص هذا النوع بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهنة، ويمكن تعريفه بأنه الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة ما في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي.

وتتناول هذه الدراسة معايير اعتماد برامج المكتبات والمعلومات في بعض الدول العربية مثل مصر، والسعودية، والأردن، وليبيا، والجزائر، واليمن، وقطر، والعراق، كما يتناول بعض المعايير الدولية مثل: معيار المعهد المعتمد للمهنيين في المكتبات والمعلومات CILIP، والمعيار المرجعي الذي أعده الأستاذ الدكتور أسامة السيد محمود وأصدره الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات AFLI.

المشاركة المجتمعية للجامعات:

يختلف التعليم العام عن التعليم الجامعي في الأهداف وطرق التعليم؛ ففي حين يسعى التعليم الابتدائي مثلًا إلى تنمية اللغة لدى الطفل، وإكساب الطفل لغات جديدة غير لغته الأصلية، وإكساب الطفل المعلومات المفيدة ...، يسعى التعليم الثانوي إلى تحسين شخصية التلميذ، وإكسابه المهارات المهمة لهذه المرحلة، وتزويد الطلاب بالمعلومات المختلفة في جميع نواحي الحياة، وتعليمه حل المشكلات بطريقة علمية سليمة، وتنمية روح الابتكار لدى الطالب مما يساعد على تنمية الفكر وظهور اختراعات جديدة (أهداف التعلم في مصر). بينما يهدف التعليم الجامعي إلى ثلاثة أهداف رئيسة تتداخل فيما بينها: أولها "التعليم" وعن طريقه يتم نقل المعرفة والخبرات من عضو هيئة التدريس إلى الطلاب. وثانيها "البحث العلمي" وهو هدف مبني بالأساس على الهدف الأول؛ فعن طريق التعليم والخبرات السابقة يتم إجراء البحث العلمي سواء أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب أنفسهم. وثالثها "خدمة المجتمع" وهو هدف أساسي للجامعات، فالجامعة لابد وأن ترتبط بالمجتمع المحيط بها سواء في إعداد البرامج الدراسية والتعليمية وتحديد التخصصات داخل الجامعة نفسها، ما يؤدي إلى إمداد المجتمع بخريجين كفء على المستوى العلمي والمهني مما يساعد على تنمية المجتمع وتحسينه والارتقاء به، وهنا لابد من التأكيد على أن خدمة الجامعة للمجتمع لم يعد ترفًا أو مهمة تطوعية للجامعة، بل جزءًا مهمًا من وظائفها الأساسية ونجاحها في هذه الوظيفة يعد دليل على نجاح الجامعة وارتباطها وتأثيرها في مجتمعها.

وهنا يجب التنويه إلى أن وظائف الجامعة الثلاثة تُكَّمل بعضها بعضًا فالتعليم لابد له من بحث علمي يخدمه ويطوره ويربط التخصص أو القسم العلمي بالأقسام

الأخرى لأغراض التكامل المعرفي من جهة، وبالمجتمع من جهة أخرى، وهنا يأتي دور المجتمع الذي يمد الجامعة بالمشكلات الاجتماعية التي يجب على الجامعة المساهمة والمشاركة في حلها كلٌ وفق تخصصه.

وقد نصت المادة الأولى في قانون تنظيم الجامعات المصرية على أن "تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل **خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريًا**، قاصدة في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع، وصنع المستقبل، وتعتبر الجامعات بذلك معقلًا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته ومصدر الاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية. وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج" (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية، 2006).

ولتفعيل المشاركة المجتمعية للجامعة هناك عدد من السمات التي يجب توافرها في الجامعة وهي (المتبولي، 2022):

1. أن تقع تنمية المجتمع ضمن رسالة وأهداف الجامعة.
2. مشاركة الجامعة مع المؤسسات البحثية في مختلف البحوث.
3. تحديث البرامج التعليمية بالجامعة بما يتوافق مع المجتمع والاتجاهات الحديثة.
4. تشارك الجامعة في قضايا البحث والتطوير.
5. الجامعة تقوم بنقل التكنولوجيا للمجتمع المحلي.
6. تُحفز الجامعة أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التنمية المختلفة.
7. تشارك الجامعة بشكل منتظم مع مؤسسات التنمية المختلفة.

من الواضح جليًا اعتماد غالبية دول العالم المتقدمة منها والنامية على المشاركة بين التعليم العالي والمؤسسات المجتمعية الأخرى؛ ولا خلاف على أن جامعة المستقبل هي تلك الجامعة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمؤسسات ومراكز الإنتاج بالمجتمع؛ وفيما يلي نستعرض الجهود التي تؤكد على ذلك (عبد الباقي، 2000):

1. استراتيجية التعليم العالي في أمريكا للقرن الحادي والعشرين والتي ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية، أبرزها: "نهوض السياسات العامة بإقامة مشاركات وتحالفات بين مؤسسات متعددة تضم أكاديميين بالجامعات، وممثلين عن الحكومات والمؤسسات الصناعية وقطاع الأعمال".
2. تقرير تورونتو جلوب Toronto Globe الذي تضمن تأكيدًا على أنه لا غنى عن المشاركة لجميع القطاعات، سواء كانت تعليمية، أو صناعية، أو تجارية. وقد وصف هذا التقرير المؤسسات الاقتصادية عالية التكنولوجيا بأنها تلك التي ترتبط بمشاركات مع جامعات.
3. أوصى مؤتمر التربية وقطاع الأعمال الذي عقد في جامعة ميسوري Missouri University في سبتمبر 1993بأن المشاركة بين قطاع الصناعة ومؤسسات التعليم العالي تعتبر من ضمن أولويات العمل لتطوير البرامج المقدمة بالجامعات والتي يتوقع منها العمل على خدمة أغراض الاقتصاد.
4. حدد المؤتمر الأول لتسويق الخدمات الجامعية الذي عقده المجلس الأعلى للجامعات بمصر في مارس 1998م هدفين رئيسيين من ربط ومشاركة الجامعات بمؤسسات المجتمع: أولهما تطوير قدرات المجتمع وجعله قادرًا على التقدم والتنافس مع المجتمعات الأخرى. وثانيهما توفير قدر من التمويل للجامعات عن طريق تسويق أبحاثها لتتمكن من إدخال التكنولوجيا المتقدمة وتشجيع العاملين بالبحث العلمي.

كما اتفقت العديد من الدراسات على أن جامعة المستقبل هي تلك التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمؤسسات المجتمعية الأخرى، وذلك إيمانًا منها بأن المشاركة في حد ذاتها في صالح العملية التعليمية والبحثية للجامعة، وعلى الجانب الآخر في صالح عمليات الإنتاج والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات المجتمعية، وبناءً على ما سبق ذكره شهدت السنوات الأخيرة زيادة المشاركات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع؛ وقد

يرجع هذا التزايد في كثير من دول العالم إلى العديد من الأسباب يأتي في مقدمتها خمسة أسباب رئيسية هي: تزايد الوعي بثقافة المشاركة، الأزمة الاقتصادية العالمية، الإصلاحات السياسية، ثورة التكنولوجيا والاتصالات، تطور الاستراتيجيات الخاصة بالمشاركة (عبد الباقي، 2000، ص. 377 - 378).

المشاركة بين التعليم العالي والمؤسسات المجتمعية، مشاركة Partnership أم تحالف Alliance؟ (عبد الباقي، 2000، ص. 393- 395)

لدينا اتجاهان رئيسيان حول العلاقة بين الجامعات "مؤسسات التعليم العالي" ومؤسسات المجتمع المدني، أحدهما يرى أن العلاقة بينهما تسير في اتجاه التحالف، والآخر يرى أنها مشاركة، ولكل اتجاه مؤيديه.

فالاتجاه الأول يرى أن هذه العلاقة تحالف وليس مشاركة وله أسبابه منها:

1. فالمشاركة عملية موقوتة ومحددة بزمن قصير تركز على قضايا آنية ملحة وتسعى لحل مشكلات معينة، تتناسب مع طبيعة المؤسسات الاقتصادية لا مع مؤسسات التعليم العالي، في حين أن التحالف كارتباط للتعاون بين طرفين لمدى زمني طويل يركز على قضايا مستقبلية متوقع حدوثها لتنمية قدرات جديدة منشودة يتناسب مع طبيعة مؤسسات التعليم العالي.
2. يتضمن مصطلح المشاركة في طياته بالضرورة المشاركة في المخاطر والمكاسب؛ ومخاطرة التعليم العالي تكون عادة في الأفكار والآراء لا في الأموال.
3. استخدام مصطلح التحالف يمّيز بين الأطراف المعنية سواء في الاحتياجات أو الأولويات.
4. التحالف وسيلة مناسبة للتعليم العالي لإدارة اتفاق مع طرف آخر.

أما الاتجاه الثاني الذي يرى أن العلاقة مشاركة لا تحالف فلهم أسبابهم منها:

1. شيوع استخدامها في المجال الاقتصادي. وقد استند في ذلك إلى تعريف مصطلح المشاركة الوارد في قاموس ويبستر والذي ينص على أن المشاركة "علاقة تضم شريكين أو أكثر ينتظمان في مشروع اقتصادي له سلطة مشتركة تتحدد فيه التزامات كل طرف بدقة وبالتساوي، ويتحمل كل طرف المكاسب والمخاطر". بينما عرَّف نفس

القاموس مصطلح "التحالف" على أنه "علاقة تضم أكثر من طرف تربطهم أغراض مشتركة أو أنه علاقة تنظم لفائدة متبادلة تعود على الأطراف المشاركة".

2. المشاركة هي فكر مبتكر يضيف قيمًا ومكاسب جديدة ناتجة عن علاقة تربط مؤسستين أو أكثر لتحقيق أهداف منشودة.

ويرى الباحث أنه يمكننا استخدام مصطلح المشاركة لعدة أسباب، أولها شيوع استخدام المصطلح لا التحالف، وثانيها أن التحالفات في الغالب تكون بين عدد من المؤسسات أو المنظمات الاقتصادية بهدف الربح، وثالثها أن مصطلح المشاركة في حد ذاته يعمل على تشجيع أفراد المجتمع على المشاركة وينمي الروح الاجتماعية لدى الأفراد، ورابعها أن مصطلح التحالف يضم في طياته أنه تحالف ضد تحالف آخر أو مؤسسات أو أفراد آخرين.

وعلى الرغم من أهمية المشاركة المجتمعية وتنمية المجتمع بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، إلا أن الباحث لم يجد في أي من التصنيفات العالمية للجامعات كتصنيف التايمز للتعليم العالي، وتصنيف QS الإنجليزي للجامعات العالمية، وتصنيف شنغهاي، وتصنيف ويبومتركس، وتصنيف U.S. News& World Reportمعيار رئيس أو فرعي أو مؤشر فرعي بأي معيار يتناول المشاركة المجتمعية وخدمة البيئة والمجتمع للجامعات.

معايير الاعتماد والجودة لبرامج المكتبات والمعلومات بجمهورية مصر العربية:

عملت غالبية دول العالم على تطوير مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة، فالجامعات هي الركيزة الأساسية للتعليم العالي، وهي التي تعمل على تنمية الموارد البشرية في كافة التخصصات التي يحتاجها المجتمع، ومن ثم تحسين مستوى جودة أداء هذه المؤسسات والعمل على تفعيل وتحسين دورها في عملية التنمية المستدامة للدولة. وتأتي أهمية الاعتماد والجودة للجامعات من أهمية الجامعات نفسها.

وقد أُنشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالقانون رقم 82 لسنة 2006 وهي الجهة المسؤولة عن نشر ثقافة الجودة والاعتماد في المؤسسات

التعليمية المختلفة والمجتمع، وهي المسؤولة عن إعداد وتطوير المعايير القومية للجودة والاعتماد لتواكب المعايير القياسية الدولية.

وتعد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إحدى الركائز الرئيسية للخطة القومية لإصلاح التعليم في مصر، فهي الجهة المسئولة عن تنمية المعايير القومية التي تتواكب مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً، وخدمة أغراض التنمية المستدامة في مصر. ولا تعتبر الهيئة جهة رقابية، بل جهة اعتماد للمؤسسات التعليمية التي تتمكن من تحقيق متطلبات المعايير القومية (الهيئة القومية).

أصدرت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ثلاثة أنواع من الإصدارات؛ الأول منها يختص بالتعليم العالي، والثاني يختص بالتعليم الأزهري، والثالث والأخير يختص بالتعليم قبل الجامعي، فمن هذه الإصدارات ما يختص بالمؤسسة ككل، ومنها ما يختص ببرامج داخل المؤسسة، وفيما يلي نركز على معايير اعتماد البرامج فقط، مع تسليط الضوء على معايير قطاع الآداب لانتماء قسم المكتبات والمعلومات له.

أولًا: إصدارات الهيئة فيما يخص اعتماد برامج التعليم العالي والدراسات العليا:

1. دليل التقويم والاعتماد للبرنامج التعليمي في مؤسسات التعليم العالي والأزهر "الإصدار الأول يناير 2009" (الهيئة القومية، إصدار يناير 2009):

وفي يناير من عام 2009 صدر دليل آخر لاعتماد البرامج التعليمية لمؤسسات التعليم العالي والأزهر وهو الدليل الأول لاعتماد برامج التعليم العالي، وقد تكون هذا الدليل من 122 صفحة، واشتمل على أربعة أجزاء وملحقان وقائمة للمراجع، وقد ذكر ضمن الجزء الثالث المحاور والمعايير التي يتم الاعتماد عليها لتقويم واعتماد البرنامج وهي كما يلي:

م	محاور التقويم والاعتماد	المعايير
1	إدارة البرنامج	✓ رسالة وأهداف البرنامج ✓ قيادة وتنظيم البرنامج. ✓ الموارد المالية والتسهيلات المادية الداعمة

م	محاور التقويم والاعتماد	المعايير
2	الفاعلية التعليمية للبرنامج	✓ المعايير الأكاديمية للبرامج. ✓ تصميم البرنامج. ✓ التعليم والتعلم. ✓ الطلاب. ✓ أعضاء هيئة التدريس. ✓ تقويم مخرجات التعلم. ✓ التعزيز والتطوير. ✓ مؤشرات نجاح البرنامج.

ولكل معيار من المعايير المذكورة سالفًا عدد من المؤشرات التي تساعد على تقويم واعتماد البرنامج التعليمي.

2. المعايير القياسية لبرامج الدراسات العليا "مارس 2009" (الهيئة القومية، مارس 2009):

في مارس من عام 2009 أصدرت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إصدار جديد بعنوان **"المعايير القياسية لبرامج الدراسات العليا"**. من الواضح من عنوان هذا المعيار أنه يخص فقط برامج الدراسات العليا **"دبلومات، وماجستير، ودكتوراه"**، وقد اشتمل المعيار على 24 صفحة، وقد ذكر في مقدمة الدليل أنه نظرًا لاختلاف أهداف برامج الدراسات العليا عن الدرجة الجامعية الأولى ومعايير اعتمادها التي يجب أن تكون مفصلة ومحددة لكل تخصص، بما يضمن استيفاء الخريج للمواصفات التي يتطلبها سوق العمل، كان لابد من وضع معايير أكثر تخصصًا من تلك التي تخص برامج الدرجة الجامعية الأولى لتصف بشكل عام ما يجب أن تحققه برامج الدراسات العليا من معارف ومهارات تتفق مع طبيعة البرامج المتخصصة ولتتيح للمؤسسات التعليمية الحرية الأكاديمية في توصيف وتطوير تلك البرامج بما يلائم شخصيتها وطبيعتها. وفي كل قسم من الأقسام الثلاثة لبرامج الدراسات العليا المذكورة سابقًا يذكر مواصفات الخريج ثم المعايير القياسية العامة التي يتم اعتماد البرنامج بالاستناد إليها، ففيما يخص مواصفات الخريج اختلفت المعايير للأقسام الثلاثة في عدد من المواصفات واتفقت

في عدد آخر. أما فيما يخص المعايير فقد اتفقت الأقسام الثلاثة على مسميات المعايير مع اختلاف بسيط في المؤشرات تحت كل معيار، وقد جاءت المعايير كالتالي:

1. المعرفة والفهم.
2. المهارات الذهنية.
3. المهارات المهنية.
4. المهارات العامة والمنتقلة.

3. معايير اعتماد برامج التعليم العالي "إصدار يوليو 2022" (الهيئة القومية، إصدار يوليو 2022a):

وفي يوليو 2022 أصدرت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إصدار جديد بعنوان **"معايير اعتماد برامج التعليم العالي: إصدار يوليو 2022"** وهذا الإصدار يخص اعتماد برامج الدراسات العليا كالدليل السابق. وقد اشتمل الدليل على 27 صفحة، وقد تقرر في هذا الإصدار أن تتمحور عملية تقويم واعتماد برامج التعليم العالي في مصر حول سبع معايير، لكل معيار عدد من المؤشرات يتراوح بين 6 و8 مؤشرات بإجمالي 51 مؤشر، وذلك على النحو التالي:

معيار 1: رسالة وإدارة البرنامج.

معيار 2: تصميم البرنامج.

معيار 3: التعليم والتعلم والتقييم.

معيار 4: الطلاب والخريجون.

معيار 5: أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة.

معيار 6: الموارد ومصادر التعليم والتسهيلات الداعمة.

معيار 7: ضمان الجودة وتقويم البرنامج.

والملاحظ أنه في الإصدارين الأولين للمعايير التي أصدرتها الهيئة لاعتماد برامج التعليم العالي أو الدراسات **العليا لم يكن هناك ذكر للمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة أو خدمة المجتمع والبيئة**؛ ولكن في إصدار عام 2022 في المعيار الرابع تحت رقم 4/4 ما كان نصه "يشجع البرنامج اشتراك الطلاب في أنشطة طلابية متنوعة تتضمن فرص التعرض المبكر والمستمر لاكتسابهم خبرات بحثية ومجتمعية، وتتوافر بيانات عن أعداد الطلاب المشاركين بهذه الأنشطة، كما يوفر البرنامج خدمات الارشاد والتوجيه المهني للطلاب" وهنا نجد المعيار حث الطلاب على اكتساب

خبرات بحثية ومجتمعية. بينما حث أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في أنشطة خدمة المجتمع، في المؤشر الفردي 4/ 6 "يشارك أعضاء الهيئة التدريسية بالبرنامج ...، وكذلك في الأنشطة المجتمعية، ويتم توثيق ذلك في قواعد البيانات".

ربما حدث ذلك لأن هذه الإصدارات تخص فقط اعتماد البرامج التعليمية وليس مؤسسات التعليم العالي، ومشاركة المجتمع وخدمته أمر يخص المؤسسة ككل وليس كل برنامج على حدة.

وقد أصدرت (الهيئة القومية. 2022b) إصدار معدل لهذا المعيار في نفس العام 2022، ولكنه لم يتضمن تعديل في المعايير الرئيسة، بينما التعديل كان في المؤشرات الفرعية فقط، بحيث ظهر في المعيار الرابع **"الطلاب والخريجون"** فقد ذكر ضمن المؤشرات في إصدار 2022 برقم 4/4 الذي تم تعديله في النسخة المعدلة من نفس العام إلى:

- أمثلة عن مشاركة طلاب البرنامج في الأنشطة الطلابية المختلفة، والمسابقات والجوائز التي تميزوا فيها على المستوى الجامعي والقومي والدولي.
- أمثلة عن مشاركة الطلاب في أنشطة البحث العلمي والابتكار والخدمة المجتمعية.
- تحديد إجراءات تقديم المشورة والتوجيه المهني للطلاب مثل: عدد المرات التي يتم فيها نصح الطلاب...

وبهذا نجد أن المعيار حث الطلاب على المشاركة في خدمة المجتمع، مع ذكر أمثلة من هذه المشاركة، وحث أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في الأنشطة المجتمع في المعيار الخامس الخاص بأعضاء هيئة التدريس في المؤشر الفرعي 6/4 "حصر النشاط البحثي لعضو هيئة التدريس ... و/ أو الأنشطة المجتمعية والمهنية لعضو هيئة التدريس لبيان مدى التفاعل مع قطاعات سوق العمل ذات العلاقة بالبرنامج".

ثانيًا: إصدارات الهيئة لاعتماد قطاعات موضوعية:

أصدرت (الهيئة القومية للاعتماد والجودة. يناير 2009) المصرية عدد من معايير القومية الأكاديمية المرجعية لاعتماد القطاعات الموضوعية المختلفة بالجامعات المصرية، مثل قطاع الألسن، الزراعة، التجارة، الطب، التربية، الآداب، الهندسة، والآثار، ومن هذه القطاعات بالطبع قطاع كليات الآداب الذي ينتمي إليه أقسام المكتبات والمعلومات بجمهورية مصر العربية، وفيما يلي عرض لهذا المعيار:

انقسم المعيار إلى:

أولًا: المعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاع الآداب.
ثانيًا: المعايير القومية القياسية لقطاع اللغات.
ثالثًا: المعايير القومية القياسية لقطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية.
رابعًا: هيكل البرنامج.
خامسًا: المصطلحات.
سادسًا: المراجع.

وقد ذكر المعيار أنه " يشمل قطاع الآداب برامج العلوم: الإنسانية والاجتماعية واللغات وآدابها، ونظرًا لتنوع برامج هذا القطاع بصورة تجعل من الصعب إيجاد تعريف واحد، يشمل جميع التخصصات التي يحتويها، فإن المعايير العامة لهذا القطاع ينظر إليها من خلال المعايير الخاصة بكل برنامج. ويهدف القطاع التعليمي في مجال الآداب إلى سد حاجات المجتمع من الخريجين المتخصصين في مجالات اللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، على أن يكونوا مؤهلين للقيام بدورهم في تنمية المجتمع، وينقسم هذا القطاع إلى قطاعين فرعيين، هما" قطاع اللغات، وقطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية".

وقد ذُكر قسم المكتبات والمعلومات ضمن القطاعات التخصصية لقطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تشمل بجانب المكتبات ودور الوثائق ومراكز المعلومات المجالات التالية (الترجمة- الإعلام والنشر- الثقافة- التعليم- مراكز البحث العلمي- البحوث الاجتماعية والنفسية- السياحة والفنادق وخدمات الطيران- العلاقات العامة- الخدمة الاجتماعية- الخدمة النفسية- السلك الدبلوماسي- الإرشاد الملاحي- المساحة والتخطيط العمراني).

التعليق على المعيار: على الرغم أن هذا المعيار القومي ذكر أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات ضمن قطاع محدد وهو قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية المنبثق من قطاع الآداب، وحدد مواصفات ومهارات عامة ومهنية وذهنية لخريجي القطاع ككل، وبعض المهارات المشتركة بين عدد من البرامج "برامج علم النفس، والفلسفة، وعلم الاجتماع، والتاريخ، والجغرافيا"، إلا أنه حدد بعض الصفات والمهارات المهنية الخاصة بعدد من البرامج ليس من بينها برامج المكتبات والمعلومات، بمعنى أنه لم يضع صفات عامة ومهارات مهنية وذهنية لخريجي أقسام المكتبات والمعلومات.

معايير الاعتماد والجودة بالوطن العربي:

معايير الاعتماد والجودة لبرامج المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودية:

https://etec.gov.sa/ar/ncaaa

تمتلك الجامعات السعودية عدد من أقسام المكتبات والمعلومات المختلفة في المسمى، وكذلك الانتماء الأكاديمي للكليات، مثل قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وقسم دراسات المعلومات بكلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وقسم المكتبات والمعلومات بجامعة البنات بالرياض، وقسم علم المعلومات بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الملك سعود. وعلى الرغم من اختلاف الانتماء الأكاديمي لهذه الأقسام إلا أنها يتم اعتمادها وفقًا لمعايير موحدة سواء برامجيًا أو مؤسسيًا.

وبالبحث بموقع (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي) عن برامج أقسام المكتبات والمعلومات التي تم اعتمادها **"اعتماد برامجي"** وجد الباحث أن هناك عدد من البرامج التي تم اعتمادها وهي: برنامج علم المعلومات بمرحلة البكالوريوس التابع لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الملك سعود تم اعتماده اعتماد برامجي كامل في سبتمبر 2022 وانتهى في سبتمبر 2024، وتم تجديده في يناير من عام 2024 ينتهي في سبتمبر 2027، وكذلك برنامج علم المعلومات بمرحلة البكالوريوس التابع لكلية الآداب بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل حيث تم اعتماده اعتماد برامجي مشروط في مايو 2024 حتى إبريل 2026، وكذلك برنامج علم المعلومات بمرحلة البكالوريوس التابع لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة حيث تم اعتماده اعتماد برامجي كامل في أكتوبر 2024 حتى ديسمبر 2027.

وبالنسبة للمعايير التي أصدرها المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية، فقد أصدر نوعين من معايير الاعتماد أحدها مؤسسي والآخر برامجي، مع التركيز فقط على النوع الثاني الخاص بالبرامج.

معايير الاعتماد البرامجي:

أصدرت المملكة عام 2022 معياران أحدهما خاص ببرامج البكالوريوس، والآخر ببرامج الدراسات العليا.

أ. **معيار الاعتماد الأكاديمي الخاص ببرامج البكالوريوس:**

معيار الاعتماد الأكاديمي البرامجي: إصدار 2022م (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، a2022)، تكون المعيار من خمسة محاور رئيسة هي:

1. إدارة البرنامج وضمان جودته.
2. التعليم والتعلم.
3. الطلاب.
4. هيئة التدريس.
5. مصادر التعلم والمرافق والتجهيزات.

التعليق على المعيار: ونلاحظ في هذا المعيار أنه لم يرد محور رئيس أو فرعي يختص بالمشاركة المجتمعية أو خدمة البيئة، ولكن في دراسة السيرة الذاتية الخاصة ببرامج البكالوريوس لاحظ الباحث أنه تم ذكر الشراكة المجتمعية في مؤشر فرعي واحد يختص بتقييم أعضاء هيئة التدريس تحت رقم 4-0-4 (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، b2022، ص. 16) وكان نصه "تشارك هيئة التدريس في أنشطة الشراكة المجتمعية، وتعد مشاركتهم في هذه الأنشطة أحد محكات تقييمهم". وهي بذلك تحث أعضاء هيئة التدريس بالمشاركة في أنشطة المشاركة المجتمعية الخاصة بالكلية/ الجامعة.

ب. **معيار اعتماد برامج الدراسات العليا:**

معيار اعتماد برامج الدراسات العليا: إصدار 2022م (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، c2022، 17 ص.)، تكون المعيار من ستة محاور رئيسة هي:

1. إدارة البرنامج وضمان جودته.
2. التعليم والتعلم.
3. الطلاب.
4. هيئة التدريس.
5. مصادر التعلم والمرافق والتجهيزات.
6. البحوث العلمية والمشاريع.

التعليق على المعيار: ويلاحظ في هذا المعيار أيضًا أنه لم يذكر من قريب أو بعيد المشاركة المجتمعية أو خدمة البيئة. بينما في دراسة السيرة الذاتية الخاصة ببرامج الدراسات العليا لاحظ

الباحث أنه تم ذكر الشراكة المجتمعية في مؤشر فرعي واحد يختص بتقييم أعضاء هيئة التدريس تحت رقم 4-0-4 (المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، d2022، ص. 17) وكان نصه "تشارك هيئة التدريس في أنشطة الشراكة المجتمعية، وتعد مشاركتهم في هذه الأنشطة أحد محكات تقييمهم". وهي بذلك أيضًا تدعو أعضاء هيئة التدريس بالمشاركة في أنشطة المشاركة المجتمعية الخاصة بالكلية/ الجامعة.

ويُلاحَظ أن المملكة العربية السعودية لم تُصدر معايير خاصة ببرامج موضوعية تخصصية، بل أصدرت معايير لكافة البرامج بالمملكة، فلم تُصدر معايير خاصة ببرامج المكتبات والمعلومات، مما أثر بالسلب على التخصص والمهارات والصفات التي ينبغي أن يتميز بها خريجوا أقسام المكتبات والمعلومات بالمملكة.

كما يُلاحَظ من معايير البرامج السابق ذكرها أنها لم تشتمل على محاور رئيسة أو فرعية خاصة بالمشاركة المجتمعية وخدمة البيئة، مما يؤثر بالسلب على تفعيل المشاركة المجتمعية بالبرامج التي يتم تدريسها بالمملكة، فقد اكتفت المعايير الصادرة بالمملكة على المحاور التي ضَمّنَتْهَا في معايير الاعتماد المؤسسي، وحثت أعضاء هيئة التدريس على المشاركة فيها أثناء الحديث عن تقييمهم في الدراسة الذاتية لبرامجي البكالوريوس والدراسات العليا.

معايير الاعتماد والجودة لبرامج المكتبات والمعلومات بالأردن:

أصدرت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية أدلة إجراءات لاعتماد كل تخصص موضوعي على حدة، فأصدرت دليل لكليات الآداب، وآخر للتربية، وآخر لتخصصات تكنولوجيا المعلومات، والتخصصات الهندسية، والطب والتمريض... إلخ. وتتبع أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الأردنية إما كليات الآداب أو التربية. وسنعرض فيما يلي المعايير الصادرة للعلوم التربوية وبرامج كلية الآداب باعتبارهما المعيارين الذين يحصلان من خلالها أقسام المكتبات والمعلومات الأردنية على الاعتماد الأكاديمي، بالإضافة إلى معايير اعتماد المؤسسات الصادرة بأعوام 2015، 2021، 2023، وقد لاحظ الباحث اختلاف اسم هيئة الاعتماد والجودة الأردنية حيث كان المسمى في إصدارات 2015 هو "هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي"، بينما في الإصدارات اللاحقة 2021، 2023 تغير المسمى إلى "هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها".

وقد حصلت أربع جامعات على الاعتماد على مستوى المؤسسات (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها. الجامعات الحاصلة على شهادة ضمان الجودة على مستوى الجامعات) وهي جامعة عمان العربية، وجامعة الزرقاء، وجامعة عمان الأهلية، وجامعة البترا". وفيما يخص كليات الآداب والعلوم التربوية التي تتبع لها أقسام المكتبات والمعلومات بالأردن (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها. الكليات الحاصلة على شهادة ضمان الجودة على مستوى الكليات) فقد حصلت أربع كليات "العلوم التربوية" على الاعتماد وهي كليات العلوم التربوية بالجامعات التالية "جرش، والشرق الأوسط، وإربد الأهلية، والإسراء". بينما حصلت أربع كليات آداب على الاعتماد وهي كليات الآداب بالجامعات التالية "كلية الآداب والعلوم بجامعة الشرق الأوسط، وكلية الآداب بجامعة الإسراء، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة العلوم التطبيقية، وكلية الآداب بجامعة إربد الأهلية".

معايير اعتماد برامج:

1. دليل معايير ضمان الجودة لبرنامج العلوم التربوية 2015:

أصدرت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية دليل لمعايير ضمان الجودة لبرنامج العلوم التربوية في عام 2015 (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2015a. 27 ص.)، وقد اشتمل الدليل على ثمانية معايير رئيسة، تحت كل معيار عدد من المؤشرات الفرعية، بالإضافة إلى تحديد أدلة ووثائق مطلوبة لكل معيار فرعي، ونركز على المعيار الخاص بالمشاركة المجتمعية وخدمة البيئة لغرض الدراسة، الذي كان هو المعيار السابع بعنوان **"خدمة المجتمع والعلاقات الخارجية".**

وقد كان منطوق المعيار الخاص بخدمة المجتمع والعلاقات الخارجية كما يلي: " يجب أن تقدم الكلية مساهمات مناسبة وهامة للمجتمع وبالأخص مؤسسات التعليم العام استنادًا إلى معرفة وخبرة أعضاء هيئة التدريس واحتياجات المجتمع لهذه الخبرة. ويجب تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تقديم خدمات واستشارات للمجتمع المحلي حول القضايا والأمور التي لها علاقة بتخصصاتهم التربوية. ويجب رصد نظرة المجتمع للكلية وتبني استراتيجيات مناسبة لتحسين التفاهم وتعزيز سمعة الكلية".

ويشتمل معيار خدمة المجتمع والعلاقات الخارجية على معيارين فرعيين، وكل معيار فرعي يشتمل على عناصر ومؤشرات وأدلة ووثائق مطلوبة له: ويمكننا تفصيل ذلك على النحو التالي:

المعيار الفرعي الأول: خدمة المجتمع:

عناصر المعيار الفرعي الأول:

1. مجالات تنمية المجتمع المحلي
2. التمثيل في مجالس الحوكمة.

مؤشرات المعيار الفرعي الأول:

1. أن تتبنى الكلية سياسة واضحة لتوثيق العلاقة بينها وبين المجتمع المحلي والقطاعات ذات العلاقة، وأن يكون لهم تمثيل في بعض مجالس الكلية واللجان المعنية بالتطوير.
2. أن تجري الكلية الدراسات اللازمة لتقدير حاجات المجتمع المحلي والقطاعات ذات العلاقة، ووضع الخطط لتلبية تلك الحاجات، ووضع إجراءات لمراقبة مدى تطبيقها وفاعليتها.
3. الدورات التدريبية والمحاضرات التطويرية والتوعوية.
4. أن تقوم الكلية بتنفيذ المشاريع المخطط لها والتي تسهم في تطوير المجتمع والقطاعات ذات العلاقة، وتجري الدراسات التقييمية دوريًا لمعرفة فاعلية وتأثير تلك المشاريع، وتحديث الخطط دوريًا بما ينسجم مع أولوياتها.
5. الدعم التربوي لتلبية احتياجات المجتمع المحلي التربوية.
6. مساهمات أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في خدمة المجتمع المحلي وتنميته.

ولهذا المعيار الفرعي عدد من الأدلة والوثائق المطلوبة للتأكيد على تنفيذ المعيار لا يتسع المقام هنا لذكرها.

المعيار الفرعي الثاني: العلاقات الخارجية:

عناصر المعيار الفرعي الثاني

1. العلاقات على المستوى الوطني.
2. العلاقات الإقليمية والدولية.

ولهذا المعيار الفرعي عدد من المؤشرات والأدلة والوثائق المطلوبة للتأكيد على تنفيذ المعيار لا يتسع المقام هنا لذكرها.

2. دليل معايير ضمان الجودة لبرامج كلية الآداب 2015:

أصدرت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية دليل لمعايير ضمان الجودة لبرامج كلية الآداب في عام 2015(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، b2015)، وقد اشتمل الدليل على ثمانية معايير رئيسة، تحت كل معيار عدد من المؤشرات الفرعية، بالإضافة إلى تحديد أدلة ووثائق مطلوبة لكل معيار فرعي، ونركز على المعيار الخاص بالمشاركة المجتمعية وخدمة البيئة لغرض الدراسة، الذي كان هو المعيار السابع بعنوان **"خدمة المجتمع والعلاقات الخارجية".**

وقد كان منطوق المعيار الخاص بخدمة المجتمع والعلاقات الخارجية كما يلي: " يجب أن تقدم الكلية مساهمات مناسبة وهامة للمجتمع وبالأخص مؤسسات التعليم العام استنادًا إلى معرفة وخبرة أعضاء هيئة التدريس واحتياجات المجتمع لهذه الخبرة. ويجب تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تقديم خدمات واستشارات للمجتمع المحلي حول القضايا والأمور التي لها علاقة بتخصصاتهم. ويجب رصد نظرة المجتمع للكلية وتبني استراتيجيات مناسبة لتحسين التفاهم وتعزيز سمعة الكلية".

ويشتمل معيار **خدمة المجتمع والعلاقات الخارجية** على معيارين فرعيين، وكل معيار فرعي يشتمل على عناصر ومؤشرات وأدلة ووثائق مطلوبة له: ويمكننا تفصيل ذلك على النحو التالي:

المعيار الفرعي الأول: خدمة المجتمع:

عناصر المعيار الفرعي الأول:

1. مجالات تنمية المجتمع المحلي
2. التمثيل في مجالس الحوكمة.

مؤشرات المعيار الفرعي الأول:

1. تتبنى كلية الآداب سياسة واضحة لتوثيق العلاقة بينها وبين المجتمع المحلي والقطاعات ذات العلاقة، وأن يكون لهم تمثيل في بعض مجالس الكلية واللجان المعنية بالتطوير.

2. أن تجري الكلية الدراسات اللازمة لتقدير حاجات المجتمع المحلي والقطاعات ذات العلاقة، ووضع الخطط لتلبية تلك الحاجات، ووضع إجراءات لمراقبة مدى تطبيقها وفاعليتها.
3. الدورات التدريبية والمحاضرات التطويرية والتوعوية.
4. أن تقوم الكلية بتنفيذ المشاريع المخطط لها والتي تسهم في تطوير المجتمع والقطاعات ذات العلاقة، وتجري الدراسات التقييمية دوريًا لمعرفة فاعلية وتأثير تلك المشاريع، وتحديث الخطط دوريًا بما ينسجم مع أولوياتها.
5. الدعم التربوي لتلبية احتياجات المجتمع المحلي التربوية.
6. مساهمات أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في خدمة المجتمع المحلي وتنميته.

ولهذا المعيار الفرعي عدد من الأدلة والوثائق المطلوبة للتأكيد على تنفيذ المعيار لا يتسع المقام هنا لذكرها.

المعيار الفرعي الثاني: العلاقات الخارجية:

عناصر المعيار الفرعي الثاني

1. العلاقات على المستوى الوطني.
2. العلاقات الإقليمية والدولية.

ولهذا المعيار الفرعي عدد من المؤشرات **والأدلة** والوثائق المطلوبة للتأكيد على تنفيذ المعيار لا يتسع المقام هنا لذكرها.

التعليق على معياري برامج العلوم التربوية والآداب: لاحظ الباحث عدم وجود اختلافات بين دليلي العلوم التربوية، وبرامج كلية الآداب، إلا في بعض الجمل القليلة، بل النادرة، فهو مثلًا يحذف العلوم التربوية ويضع كلية الآداب. أما من حيث المعايير الرئيسة والمعايير الفرعية والعناصر الفرعية والمؤشرات الفرعية للمعايير الفرعية، وكذلك الأدلة والوثائق المطلوبة للمعايير الفرعية فلا يوجد اختلاف؛ فالمعايير وعناصرها الفرعية وكذلك الأدلة والوثائق المطلوبة للمعايير الفرعية نفسها المذكورة في العلوم التربوية هي المذكورة في معايير برامج كلية الآداب.

أما فيما يخص **معيار خدمة المجتمع والعلاقات الخارجية** فالمعيار طالب الكلية بتقديم مساهمة مناسبة وهامة للمجتمع وبالأخص مؤسسات التعليم، وفي المعيار الفرعي الخاص

بخدمة المجتمع ذكر عدد من المؤشرات التي تحث الكلية سواء كلية الآداب أو التربية على ربط برامجها ومخرجاتها باحتياجات المجتمع المحلي والعمل على خدمته وتطويره، وتقييم ما قامت به الكلية تجاه المجتمع، كما حث المعيار أعضاء هيئة التدريس والطلبة على خدمة المجتمع والمساعدة في تنميته. كما طالب المعيار الكلية بتقديم عدد من الأدلة والوثائق التي تبرهن وتثبت ما قامت به الكلية تجاه مجتمعها مثل تقديم ما يثبت من وثائق بالتخطيط ووضع سياسات لخدمة المجتمع، وتقديم إحصاءات بالمبادرات والمشاريع التنموية التي شاركت الكلية بها ومدى استفادة المجتمع منها، وعدد وأنواع المشاركين فيها والمنتمين للكلية، وكذلك إحصاءات بالمحاضرات التوعوية والدورات التدريبية التي قدمتها الكلية وتتعلق بخدمة المجتمع. وبذلك يكون هذا المعيار من المعايير القليلة التي تطلب من الكليات أدلة ووثائق كدليل وبرهان على ما تم إنجازه. كما طالب أيضًا المعيار في المعيار الفرعي الثاني "العلاقات الخارجية" أن تقوم الكلية بعمل علاقات خارجية تخدم المجتمع سواء مع مؤسسات وطنية أو إقليمية ودولية، كما طالب بتقديم ما يثبت التخطيط لهذه العلاقات ونماذج من مذكرات التفاهم والاتفاقيات الموقعة بين الكلية والجهات والمؤسسات الأخرى، كما عمل المعيار على خث الكلية على وذع آليات لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم.

3. دليل الاعتماد الأردني للبرامج الأكاديمية 2022:

كما أصدرت (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، 2022) دليل لاعتماد برامج الجامعات دون تحديد لنوعية البرامج أو الكليات التابع لها، وقد اشتمل الدليل على ستة معايير رئيسة، وتحت كل معيار رئيس عدد من المعايير الفرعية، ولكل معيار قائمة بالأدلة والوثائق المطلوبة لتحقيق جودة المعيار، وقد جاء المعيار الخامس هو المعيار الخاص بالمشاركة المجتمعية، وقد جاء تحت عنوان "**المعيار الخامس: الشراكة المجتمعية والعلاقات الخارجية**".

المعيار الفرعي الأول: متطلبات سوق العمل.

المعيار الفرعي الثاني: العلاقات مع المجتمع المحلي والعلاقات الخارجية

ولمعيار الشراكة المجتمعية والعلاقات الخارجية بهذا الدليل ستة وأربعون دليل ووثيقة مطلوبة لنجاح اعتماد المعيار، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: محضر اجتماع إقرار خطة خدمة المجتمع، وقرار مجلس العمداء لتشكيل لجنة خدمة المجتمع على مستوى المؤسسة

التعليمية مع مهام اللجنة، وتقرير الإنجاز لخطة خدمة المجتمع، وعينة من الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة للمجتمع، والمبادرات التشاركية والمشاريع التنموية، وإحصاءات بها، والانفاق السنوي لفعاليات خدمة المجتمع المحلي (ميزانية خدمة المجتمع)، وإحصاءات بأعداد أعضاء الهيئة التدريسية/ الإداريين الذين شاركوا في فعاليات خدمة المجتمع، والطلبة الذين شاركوا في فعاليات خدمة المجتمع المحلي، و الخطط والإجراءات المرتبطة بالتعاون الوطني والإقليمي والدولي، ونماذج من مذكرات التفاهم والاتفاقيات الموقعة وآليات اعتمادها وتوقيعها، وإحصائية بالاتفاقيات الدولية والمنح والمساعدات المقدمة، وقياس الفاعلية لمعيار الشراكة المجتمعية والعلاقات الخارجية.

التعليق على المعيار: ونلاحظ أن هذا المعيار أُصدر للبرامج الأكاديمية كلها دون تحديد لنوعية البرامج أو الكليات أو القطاعات الموضوعية التابعة لها كما كان سابقًا في المعايير التي صدرت عام 2015، كما أن هذا المعيار حصر الشراكة المجتمعية والعلاقات الخارجية في معيارين فرعيين أولها متطلبات سوق العمل وهو الغرض الذي من أجله أنشئ البرنامج الأكاديمي -خدمة المجتمع من خلال توفير برامج أكاديمية متوافقة مع المجتمع الخارجي وسوق العمل المتوافر به، وبذلك توفير فرص عمل للخريجين-، والآخر العلاقات مع المجتمع المحلي والعلاقات الخارجية لإقامة علاقات تشاركية وتبادلية مع مؤسسات المجتمع المحلي والدولي. كما نجد في هذا المعيار عدد كبير من الأدلة والوثائق المطلوبة لتقييم المعيار -46 دليل ووثيقة- غطت هذه الوثائق والأدلة كافة جوانب الشراكة المجتمعية والعلاقات الخارجية بدءًا من محضر اجتماع إقرار خطة خدمة المجتمع، وتطبيق خطتها، مرورًا بتقديم مصفوفة أهداف خطة خدمة المجتمع ومدى ملائمتها لمتطلبات المجتمع ورسالة وأهداف المؤسسة التعليمية، وتقرير الإنجاز لخطة خدمة المجتمع، وكذلك تقديم إحصاءات سنوية بالمحاضرات والدراسات والمبادرات التي شارك فيها البرنامج مع المجتمع، وهو بذلك من المعايير الشاملة الوافية لتطبيق معيار الشركة المجتمعية للبرامج الأكاديمية، من حيث تغطية جوانب المشاركة ومتطلباتها والعمل على متابعة تنفيذ وإنجاز ما تم التخطيط له.

معايير الاعتماد والجودة لبرامج المكتبات والمعلومات بليبيا:

تأسس المركز الوطني لضمان الجودة تحت مظلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الليبية في عام 2006 بمسمى "مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي" بمدينة

طرابلس، وفي عام 2009 تم تعديل مسمى المركز إلى "مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية" ووسعت اختصاصاته ليشمل مع مؤسسات التعليم العالي المدارس.

وقد أصدر المركز عددًا من الإصدارات لمؤسسات وبرامج التعليم العالي نتناول منها ما يلي:

معايير اعتماد البرامج بليبيا:

أولًا معايير اعتماد برامج جامعية

1. معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي: الإصدار الثالث 2016: أصدر (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. 2016، ص ص. 21- 32) معايير للاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي الليبية. وقد تكون المعيار من أربعة أجزاء، اختص الجزء الثاني منها لمعايير اعتماد برامج الدراسات الجامعية، وقد تكون المعيار من ثمانية معايير رئيسة، و134 مؤشرًا فرعيًا.

ولغرض الدراسة نتناول فقط بالتفصيل **المعيار السابع "خدمات المجتمع والبيئة"**، وقد اشتمل المعيار على عشرة مؤشرات فرعية نذكرها فيما يلي:

- ✓ للبرنامج إجراء يسهم في تقديم الخدمات ذات المنفعة المتبادلة مع المجتمع والبيئة.
- ✓ للبرنامج فريق مسؤول عن الخدمات المجتمعية التي يقدمها.
- ✓ للبرنامج إجراءات تدفع وتشجع أعضاء هيئة التدريس والطلبة على التواصل مع المجتمع المحلي من خلال أنشطة الخدمات الثقافية والاجتماعية.
- ✓ للبرنامج ارتباط بالمجتمع والبيئة المحيطة، مثال ذلك: الأموال المخصصة، وعدد أعضاء هيئتي التدريس والإدارة المشاركين في النشاطات الاجتماعية، وأخذ خدمة المجتمع في الاعتبار عند تقييم أعضاء هيئة التدريس.
- ✓ للبرنامج إجراءات لاستطلاع رأي المجتمع في جودة الخدمات المجتمعية التي يقدمها.
- ✓ للبرنامج مساهمة مع مؤسسات المجتمع في تنفيذ المشاريع التنموية الاقتصادية

والاجتماعية.

- ✓ للبرنامج خطة لتوعية منتسبيه والمجتمع المحلي بأهمية المحافظة على البيئة.
- ✓ للبرنامج إطار عمل للمحافظة على المحيط البيئي من الملوثات (التلوث البيئي).
- ✓ للبرنامج إجراء يلتزم من خلالها باشتراطات حماية البيئة.
- ✓ البرنامج يخصص وقتًا محددًا ومعلنًا للانخراط في خدمة المجتمع والبيئة المحيطة.

التعليق على المعيار: تحدث المعيار بشكل جيد من حيث ربط البرامج الأكاديمية بالمجتمع من حيث الخدمات المقدمة، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلبة على التواصل مع المجتمع، وأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، ومن الإيجابيات في مؤشرات هذا المعيار أنه ربط بين خدمة أعضاء هيئة التدريس وتقييمهم، ولكنه لم يحدد ماهية هذه الخدمات، ولم يربط أيضًا مخرجات البرنامج بالمجتمع من حيث حاجة المجتمع مثلًا لتخصصات بعينها، أو أهمية تطوير البرامج بما يتوافق مع احتياجات المجتمع.

2. معايير الاعتماد البرامجي للتعليم العالي: دراسة جامعية- دراسات عليا: الإصدار الرابع 2023

أصدر (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. 2023، ص ص. 9- 18) معايير للاعتماد البرامجي لمؤسسات التعليم العالي الليبية. وقد تكون المعيار من ثلاثة أجزاء، اختص الجزء الأول منها بمعايير الاعتماد لبرامج الجامعية، وقد تكون المعيار من ثمانية معايير رئيسة، و139 مؤشرًا فرعيًا.

ولغرض الدراسة نتناول فقط بالتفصيل **المعيار السابع "خدمات المجتمع والبيئة"**، وقد اشتمل المعيار على تسعة مؤشرات فرعية نذكرها فيما يلي:

- ✓ للبرنامج فريق يساهم في تنفيذ خطة المؤسسة في مجال خدمة المجتمع المحلي والبيئة.
- ✓ للبرنامج فريق مسؤول عن الخدمات المجتمعية، التي يقدمها للمجتمع والبيئة.

- ✓ للبرنامج إجراء يُشجع أعضاء هيئة التدريس، والطلبة على التواصل مع المجتمع المحلي.
- ✓ للبرنامج مساهمة مع مؤسسات المجتمع الأخرى في تنفيذ المشاريع التنموية.
- ✓ للبرنامج إطار عمل للمحافظة على المحيط البيئي من الملوثات.
- ✓ للبرنامج إجراء يلتزم من خلاله باشتراطات حماية البيئة.
- ✓ البرنامج يخصص وقتا محددًا، ومعلنًا للانخراط في خدمة المجتمع، والبيئة المحيطة.
- ✓ للبرنامج إجراء لاستطلاع رأي المجتمع في مدى ملاءمة، وجودة الخدمات المجتمعية.
- ✓ للبرنامج إجراء للاستفادة من استطلاع رأي المجتمع في جودة الخدمات المجتمعية.

التعليق على المعيار: حث المعيار ومؤشراته الفرعية على خدمة المجتمع المحلي والبيئة، وتشجيع منتسبي المؤسسات الأكاديمية من أعضاء هيئة التدريس والطلبة على التواصل مع المجتمع المحلي وخدمته، والمحافظة على البيئة، ولكنه لم يحث المؤسسات الأكاديمية على ربط البرامج الأكاديمية ومخرجاتها بما يحتاجه المجتمع من تخصصات بعينها، أو دراسة احتياجات المجتمع العلمية والمهنية لتقديم برامج أكاديمية مناسبة لها.

ثانيًا: معايير اعتماد برامج دراسات عليا:

1. معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي: الإصدار الثالث 2016: أصدر (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. 2016، ص ص. 33- 42) معايير للاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي الليبية. وقد تكون المعيار من أربعة أجزاء، اختص الجزء الثالث منها لمعايير الاعتماد لبرامج الدراسات العليا، وقد تكون المعيار من ثمانية معايير رئيسة، و114 مؤشرًا فرعيًا.

ولغرض الدراسة نتناول فقط بالتفصيل **المعيار السابع "خدمات المجتمع والبيئة"**، وقد اشتمل المعيار على عشرة مؤشرات فرعية نذكرها فيما يلي:

- ✓ للبرنامج إجراء لتقديم الخدمات ذات المنفعة المتبادلة مع المجتمع.

- ✓ للبرنامج إجراءات تدفع وتشجع أعضاء هيئة التدريس والطلبة على التواصل مع المجتمع المحلي.
- ✓ للبرنامج مساهمة مع مؤسسات المجتمع في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ للبرنامج إجراءات توعوية لمنتسبيه والمجتمع المحلي بأهمية المحافظة على الطبيعة وحماية البيئة.
- ✓ للبرنامج إجراء لتوجيه البحوث والدراسات لحل مشاكل المجتمع والبيئة المحيطة.
- ✓ للبرنامج إجراءات للمحافظة على المحيط البيئي من الملوثات (التلوث البيئي).
- ✓ للبرنامج إجراء لاستطلاع رأي المجتمع في جودة الخدمات المجتمع والبيئة.
- ✓ للبرنامج إجراء للاستفادة من نتائج الاستطلاعات.
- ✓ للبرنامج إجراء للمساهمة العلمية في دراسة آثار الحروب والكوارث الطبيعية.
- ✓ للبرنامج إجراءات لنشر وتحديث إسهاماته في مجالات خدمة المجتمع والبيئة.

التعليق على المعيار: نجد أن مؤشرات هذا المعيار على الرغم من أنها حثت أعضاء هيئة التدريس والطلبة على التواصل مع المجتمع المحلي، وأنه لابد من مشاركة البرنامج في التخطيط والتنفيذ المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على الطبيعة والبيئة، واستطلاع رأي المجتمع في جودة خدمات المجتمع والبيئة، إلا أنه لم يحاول ربط محتوى البرامج الأكاديمية ومخرجاتها باحتياجات المجتمع المحلي والإقليمي، كاحتياجاته لتخصصات علمية بعينها مثلًا، واستحداث برامج أكاديمية تخدم أغراض مجتمعية معينة.

2. معايير الاعتماد البرامجي للتعليم العالي: دراسة جامعية- دراسات عليا: الإصدار الرابع 2023

أصدر (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. 2023، ص ص. 18- 27) معايير للاعتماد البرامجي لمؤسسات التعليم العالي الليبية. وقد تكون المعيار من

ثلاثة أجزاء، اختص الجزء الثاني منها بمعايير الاعتماد لبرامج الدراسات العليا، وقد تكون المعيار من ثمانية معايير رئيسة، و139 مؤشرًا فرعيًا.

ولغرض الدراسة نتناول فقط بالتفصيل **المعيار السابع "خدمات المجتمع والبيئة"**، وقد اشتمل المعيار على ثلاثة عشر مؤشرات فرعية نذكرها فيما يلي:

- ✓ للبرنامج خطة تنفيذية لتقديم الخدمات ذات المنفعة المتبادلة مع المجتمع.
- ✓ البرنامج يلتزم في تنفيذ خطته بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
- ✓ للبرنامج إجراء يدفع، ويشجع أعضاء هيئة التدريس، والطلاب على التواصل مع المجتمع المحلي.
- ✓ للبرنامج مساهمة مع مؤسسات المجتمع في تخطيط، وتنفيذ المشاريع التنموية.
- ✓ للبرنامج إجراء توعوي لمنتسبيه، والمجتمع المحلي بأهمية حماية البيئة.
- ✓ للبرنامج إجراء لتوجيه البحوث، والدراسات؛ لحل مشاكل المجتمع، والبيئة المحيطة.
- ✓ للبرنامج إجراء للمحافظة على المحيط البيئي من الملوثات (التلوث البيئي).
- ✓ للبرنامج إجراء لاستطلاع رأي المجتمع في جودة خدمات المجتمع، والبيئة.
- ✓ للبرنامج إجراء للاستفادة من نتائج الاستطلاعات في تطوير، وتحسين خدماته للمجتمع.
- ✓ للبرنامج إجراء للمساهمة العلمية في دراسة آثار الأزمات، والكوارث الطبيعية.
- ✓ للبرنامج مساهمات بحثية تخدم المجتمع آنيًا، ومستقبليًا في مجال تخصصه.
- ✓ للبرنامج إجراءات لنشر، وتحديث مساهماته في مجالات خدمة المجتمع والبيئة.
- ✓ للبرنامج مساهمات مجتمعية آنيًا، في مجال تخصصه.

التعليق على المعيار: حث المعيار ومؤشراته الفرعية على تخطيط وتنفيذ خدمات ومشاريع تنموية تفيد المجتمع المحلي، كما شجع أعضاء هيئة التدريس والطلاب على التواصل معه، والحفاظ على البيئة، وإجراء استطلاعات رأي للتأكد من جودة خدمات المجتمع والبيئة، والاستفادة من هذه الاستطلاعات في تطوير وتحسين خدماته للمجتمع. وفي هذا المعيار لأول مرة في المعايير الليبية يُذكر أن للبرنامج مساهمات بحثية وعلمية تخدم المجتمع آنيًا ومستقبليًا كلٌ

في تخصصه، كما حث على إجراء بحوث ودراسات لحل مشاكل المجتمع والبيئة المحيطة، وهو تحديث وتطوير يُحمد عليه واضعي المعيار.

معايير الاعتماد والجودة لبرامج المكتبات والمعلومات بقطر:

تأسست اللجنة الوطنية للمؤهلات والاعتماد الأكاديمي بدولة قطر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2022، الصادر في تاريخ 2 أغسطس 2022. تتولى اللجنة، في إطار السياسة العامة للدولة، الإشراف العام على الإطار الوطني للمؤهلات وتحديثه، وإجراء الاعتماد الأكاديمي، وتطبيق معايير الجودة لمؤسسات التعليم العالي بالدولة، إسهامًا في تطويرها لتعزيز الثقة فيها، وجدير بالذكر أن اللجنة تقبل الاعتماد الدولي من جهات اعتماد دولية أو خارجية، تكون مختصة في مجال الاعتماد مؤسسات التعليم العالي، مع مراجعة معايير جهة الاعتماد الدولية وسياساتها وإجراءاتها، وفحص مدى مطابقة معايير الاعتماد التي تتبعها جهة الاعتماد الدولي، ومدى تكافؤها مع المعايير التي تتبعها اللجنة، مثل الرابطة الغربية للمدارس والكليات (واسك) وهي مؤسسة ذات منفعة عامة غير ربحية، أُنشأت في كاليفورنيا لأغراض اعتماد الجامعات والكليات العليا (درجة البكالوريوس فأعلى) (اللجنة الوطنية للمؤهلات والاعتماد الأكاديمي. a2024).

وقد أصدرت اللجنة إصداران من المعايير للاعتماد المؤسسي أحدهما في سبتمبر عام 2023، والآخر في سبتمبر عام 2024، ولم تُصدر اللجنة بعد أي معايير للاعتماد الأكاديمي.

الإصدار الأول:

في سبتمبر 2023 أصدرت (اللجنة الوطنية للمؤهلات والاعتماد الأكاديمي. a2023) الإصدار الأول في سبتمبر 2023. كما أصدرت (اللجنة الوطنية للمؤهلات والاعتماد الأكاديمي. b2023، 57 ص.) في سبتمبر من العام نفسه دليل توضيحي لهذا المعيار ليساعد المؤسسات الأكاديمية على فهم معايير المراجعة الفرعية فهمًا أعمق، وقد تضمن هذا الدليل إرشادات توجيهية وأدلة مقترحة لكل معيار من معايير المراجعة الفرعية.

تكون المعيار من خمسة معايير رئيسة، وعدد من مجالات التركيز التي تتراوح بين اثنين إلى أربعة تحت كل معيار رئيس، واشتملت مجالات التركيز على معايير فرعية، ثم أدلة موصى بتقديمها للتحقق من تنفيذ المعيار ومجال التركيز والمعيار الفرعي، ويمكننا ذكر المعايير الرئيسة، مع التركيز على معيار المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع:

ولغرض الدراسة نتناول فيما يلي ما يخص **المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع**

4.4 خدمة المجتمع والمشاركة المجتمعية

تعزز المؤسسة المشاركة المجتمعية بالتعاون والتفاعل بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة والموظفين والأطراف المعنية من أصحاب المصلحة، بما يُحقق المنفعة المتبادلة التي تتأتى بتبادل المعرفة والخبرات وكذلك الموارد والخدمات.

ولمجال التركيز الخاص بخدمة المجتمع والمشاركة المجتمعية معياران فرعيان هما:

4.4.1 تُحدد المؤسسة وتنشر توقعاتها وأولوياتها بما يتوافق مع رسالتها من حيث الخدمات والمشاركات المجتمعية. كما تشجع المؤسسة إسهام أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلبة في أنشطة المشاركة المجتمعية والتواصل مع المجتمع.

4.4.2 لدى المؤسسة آليات لتقييم أنشطة وبرامج وخدمات المشاركة المجتمعية، وتقييم مستوى مشاركة أعضاء هيئة التدريس والموظفين وطلبتها، وكذلك تقييم مدى جودة وفعالية جهودها في هذا المجال، وتتخذ إجراءات مناسبة للتحسين عند الحاجة.

الإصدار الثاني:

في سبتمبر 2024 أصدرت (اللجنة الوطنية للمؤهلات والاعتماد الأكاديمي. b2024) الإصدار الأول في سبتمبر 2024. كما أصدرت (اللجنة الوطنية للمؤهلات والاعتماد الأكاديمي. c2024، 57 ص.) في أكتوبر 2024 دليل توضيحي لهذا المعيار ليساعد المؤسسات الأكاديمية على فهم معايير المراجعة الفرعية فهمًا أعمق، وقد تضمن هذا الدليل مبادئ/ إرشادات توجيهية وأدلة مقترحة لكل معيار من معايير المراجعة الفرعية.

وقد تكون المعيار من خمسة معايير رئيسة، وعدد من مجالات التركيز التي تتراوح بين اثنين إلى أربعة تحت كل معيار رئيس، واشتملت مجالات التركيز على معايير فرعية، ثم أدلة موصى بتقديمها للتحقق من تنفيذ المعيار ومجالات التركيز والمعيار الفرعي، ولم تختلف المعايير الرئيسة، ومجالات التركيز، والمعايير الفرعية، وأدلتها عن إصدار سبتمبر 2023:

التعليق على المعيارين "إصداري الاعتماد المؤسسي بدولة قطر":

كما رأينا لا يوجد اختلافات بين الإصدارين التي أصدرتهما اللجنة الوطنية للمؤهلات والاعتماد الأكاديمي بقطر، سواء في المعايير الرئيسة، أو مجالات التركيز، أو حتى المعايير الفرعية، إلا أنه في إصدار 2024 وضعت المعايير الفرعية والمبادئ التوجيهية والأدلة الموصى بها

لكل معيار فرعي مع المعايير الرئيسة الخمسة ومجالات التركيز، ونجد أن المعيار ركز على خدمة المجتمع والمشاركة المجتمعية والتأكيد على أهمية ربط المؤسسة الأكاديمية بالمجتمع، وتشجع أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلبة على السعي على خدمة المجتمع والمشاركة المجتمعية بين المؤسسة والمجتمع، وتنفيذ خطة المؤسسة في ذلك، كما يدعو المعيار المؤسسة على التخطيط الجيد لخدمة المجتمع والتواصل معه، وأن خدمة المجتمع لا تأتي من التعليم فقط، مع ضرورة تقييم جودة وفاعلية مبادرات وبرامج خدمات المشاركة المجتمعية التي تقوم بها المؤسسة ومنتسبيها، وقد وضع المعيار مبادئ توجيهية وأدلة جيدة للمساعدة على تخطيط وتقييم أنشطة وبرامج خدمة المجتمع والمشاركة المجتمعية.

معايير الاعتماد والجودة لبرامج المكتبات والمعلومات بالجزائر:

أولًا: أصدرت (اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة، د. ت.) Commission Nationale pour l'Implémentation de l'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur (CIAQES) التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي**، وقد تكون المعيار من سبع ميادين "معايير"، يشتمل كل واحد منها على عدد من الحقول، ويندرج تحت كل حقل عدد من المراجع ثم تفسيرًا لهذه المراجع، يليه جدول يشتمل على ثلاثة أعمدة: الرمز، والمعيار، والإثبات*. تحدد المعايير ما يجب القيام به من أجل تحقيق المرجع، بينما الإثبات فما هي إلا أدلة يتم استخدامها في قياس مستوى الإنجاز لكل معيار.

ولغرض الدراسة نتناول بالتفصيل **ميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي**

التعليق على المعيار: بداية يستخدم المعيار الجزائري مسميات ومصطلحات مختلفة تمامًا عن تلك المستخدمة لدينا في جمهورية مصر العربية والوطن العربي. وفيما يخص ميدان المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع فقد استخدم مصطلح "العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي" بدلًا من المسميات المستخدمة لدينا في الوطن العربي مثل الشراكة المجتمعية، والمشاركة المجتمعية، وخدمة المجتمع، فقد تكون الميدان من أربعة حقول رئيسة هي:

* مجموعة من الأدلة والوثائق التي تثبت تطبيق المعيار.

1. المشاركة في تنمية الجماعات المحلية: يشتمل على أربعة مراجع، وستة معايير، يطلب هذا الحقل من مؤسسات التعليم العالي أن تشارك بشكل فعَّال في التنمية المحلية، وأن يكون هناك توافق بينها وبين المجتمع المحلي في تقديم برامج أكاديمية تتوافق مع المجتمع المحلي، وأن تعمل المؤسسة الأكاديمية على إدماج خريجيها مهنيًا مع المجتمع المحلي.
2. العلاقة مع الشركات: يشتمل على ثلاثة مراجع، وسبعة معايير، ويحث المؤسسات الأكاديمية على إعداد برامج أكاديمية تناسب احتياجات الشركات، ومتابعة الخريجين، كما يحثها على التنسيق بين المؤسسات الأكاديمية والشركات المحلية والإقليمية.
3. البحث والتطوير: يشتمل على ثلاثة مراجع، ويحث المؤسسات الأكاديمية على عقد اتفاقيات مع الشركات، وأن تشارك بفاعلية في تطوير الشركات، كما يجب عليها أن تقوم بتحضير ونشر وتثمين المعلومات العلمية والتقنية.
4. التكوين والمراجعة: يشتمل على أربعة مراجع، ويُعنى بمراجعة البرامج الأكاديمية وتنقيحها بما يتوافق مع احتياجات المجتمع المحلي والشركات المحلية والإقليمية.

وبذلك نجد أن هذا المعيار يعمل على التوافق والتنسيق الشديد بين المؤسسات الأكاديمية وبرامجها مع المجتمع المحلي، والشركات المحلية، والإقليمية، ومتابعة تحديث وتطوير برامجها بما يتوافق معهم، كما أنه من المعايير القليلة التي تحاول جادة الربط بين المؤسسات الأكاديمية وبرامجها بالمجتمع المحلي والشركات المحلية والإقليمية.

ثانيًا: أصدرت (اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة، 2016)

المرجع الوطني لضمان الجودة: الميادين- الحقول- المراجع، باللغتين العربية والفرنسية، وقد تكون المعيار من سبع مجالات "معايير"، يتجزأ كل واحد منها إلى حقول يتراوح عددها بين ثلاثة وسبعة، المجالات والحقول تمثل نشاطات المؤسسات الأكاديمية. يحتوي كل حقل من الحقول على مراجع يختلف عددها بين اثنين وتسعة، تعبر الحقول عما يجب أن تقوم به المؤسسات الأكاديمية، ويحتوي المرجع على معيار واحد أو أكثر تحدد ما يجب القيام به من أجل تحقيق المرجع، وأخيرًا الأدلة التي يتم استخدامها في قياس مستوى الإنجاز لكل معيار.

ولغرض الدراسة نتناول بالتفصيل ميدان "معيار" **ميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي**، تكون الميدان من أربعة مجالات، وأربعة عشر مرجع، واثنان وعشرون معيار، وسبعون دليل.

التعليق على المعيار: كالمعيار السابق يستخدم هذا المعيار مسميات ومصطلحات مختلفة تمامًا عن تلك المستخدمة لدينا في جمهورية مصر العربية والوطن العربي. وفيما يخص ميدان المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع فقد استخدم مصطلح "العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي" بدلًا من المسميات المستخدمة لدينا في الوطن العربي مثل الشراكة المجتمعية، والمشاركة المجتمعية، وخدمة المجتمعية، وقد تكون المعيار من أربعة مجالات رئيسة -هذه المجالات هي نفس الحقول الرئيسة في المعيار الجزائري السابق عرضه-، كما نجد أن المراجع المذكورة في هذا المعيار هي نفس المراجع السابق ذكرها في المعيار السابق أسفل كل حقل رئيس، ويمكننا ملاحظة ما يلي:

1. المجال ع1: المشاركة في تنمية الجماعات المحلية: يشتمل على أربعة مراجع، ويطلب هذا المجال من مؤسسات التعليم العالي أن تشارك بشكل فعَّال في التنمية المحلية، وأن يكون هناك توافق بينها وبين المجتمع المحلي في تقديم برامج أكاديمية تتوافق مع المجتمع المحلي، وأن تعمل المؤسسة الأكاديمية على إدماج خريجيها مهنيًا مع المجتمع المحلي.
2. المجال ع2: العلاقة مع الشركات: يشتمل على ثلاثة مراجع، ويحث المؤسسات الأكاديمية على إعداد برامج أكاديمية تناسب احتياجات الشركات، ومتابعة الخريجين، كما يحث على التنسيق بين المؤسسات الأكاديمية والشركات المحلية والإقليمية، ومحاولة إعداد.
3. المجال ع3: البحث والتطوير: يشتمل على ثلاثة مراجع، ويحث المؤسسات الأكاديمية على عقد اتفاقيات مع الشركات، وأن تشارك بفاعلية في تطوير الشركات، كما يجب عليها أن تقوم بتحضير ونشر وتثمين المعلومات العلمية والتقنية.
4. المجال ع4: التكوين والمراجعة: يشتمل على أربعة مراجع، ويُعنى بمراجعة البرامج الأكاديمية وتنقيحها بما يتوافق مع احتياجات المجتمع المحلي والشركات المحلية والإقليمية.

ذكر المعيار في بداية كل ميدان رئيس عدد المجالات والمراجع والمعايير والأدلة التي يشتمل عليها؛ فمثلًا عند الحديث عن ميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي ذكر أنه يشتمل على أربعة مجالات، وثلاثة مراجع، واثنان وعشرون معيارًا، وسبعون دليلًا، ولكنه عند تفصيل الميدان ذكر فقط المجالات والمراجع، ولم يذكر المعايير والأدلة المطلوبة للتحقق من تنفيذ مراجع ومجالات المعيار.

ونجد أن هذا المعيار يعمل على التوافق والتنسيق الشديد بين المؤسسات الأكاديمية وبرامجها مع المجتمع المحلي والشركات المحلية والإقليمية، ومتابعة تحديث وتطوير برامجها بما يتوافق معهم، كما أنه من المعايير القليلة التي تحاول جادة الربط بين المؤسسات الأكاديمية وبرامجها بالمجتمع المحلي والشركات المحلية والإقليمية.

معايير الاعتماد والجودة لبرامج المكتبات والمعلومات باليمن:

1. معايير الاعتماد الأكاديمي (البرامجي):

أصدر (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2021) التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية اليمنية في يناير من عام 2021، معايير الاعتماد الأكاديمي (البرامجي). وقد ذُكر في مقدمة المعيار؛ أن المعيار اشتمل في البداية على خمسة معايير رئيسة، وبعضًا من معايير المستوى الثاني "أساس" للبرامج الأكاديمية، وبعد إخضاعها للمراجعة والتطوير عبر جلسات نقاشية لنخبة من خبراء الجودة على المستوى الوطني، تبلورت وثيقة معايير الاعتماد الأكاديمي (البرامجي) في ثمانية معايير رئيسة، كل منها يضم عددًا من المعايير الفرعية التي توزعت في مؤشرات أداء تمثل الحد الأدنى من الممارسات المهنية الجيدة في مؤسسات التعليم العالي، وتتلخص المعايير الثمانية في رسالة البرنامج وأهدافه ومخرجات التعليم، البرنامج الأكاديمي والمقررات الدراسية، وإدارة البرنامج الأكاديمي، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، ومرافق ومنشآت البرنامج الأكاديمي، وموارد البرنامج الأكاديمي المالية، وأخيرًا ضمان الجودة والتحسين المستمر.

التعليق على المعيار: لم يخصص المعيار معيار رئيس أو فرعي للمشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع والبيئة، ولكنه خصص نقطة فرعية تحت مؤشر أداء واحد رقم 1. 3. 2 للمعيار الفرعي **مخرجات تعلم البرنامج الأكاديمي** تحت المعيار الرئيس الأول **رسالة البرنامج وأهدافه ومخرجات التعلم** نصه "القدرة على المشاركة في برامج مجتمعية تخدم المجتمع المحلي"،

ومنطوق المعيار الرابع **أعضاء هيئة التدريس** "تنفيذ أنشطة خدمية مجتمعية تعكس طبيعة تخصص كل أعضاء هيئة التدريس"، وكذلك في معيار فرعي للمعيار الرابع نفسه تحت ترقيم 4-3 تحت عنوان **نشاط الكادر الأكاديمي** كان نصه "...، وكذلك ضرورة أن ينفذوا أنشطة مجتمعية ذات جدوى تعود بالنفع على المؤسسات ذات العلاقة ولهم، بحيث يكونوا على صلة بما يحدث بالواقع الميداني"، بالإضافة إلى ذكر الشراكة المجتمعية عَرَضِيًا في منطوق المعيار السابع **موارد البرنامج الأكاديمي المالية** فيما نصه "يجب أن تلتزم المؤسسة التعليمية على توفير موارد مالية كافية للبرنامج الأكاديمي لتنفيذ أنشطته بما يضمن له الاستقرار والديمومة والشفافية وتساعد على تقديمه بجودة مناسبة. **وشراكة مجتمعية فاعلة**".

وبذلك نجد أن هذا المعيار لم يخصص للشراكة المجتمعية معيار رئيس أو حتى فرعي، ولكن جاء الحديث عنها عَرَضِيًا في ثنايا المعيار في فقرات ومؤشرات أداء قليلة جدًا ومتفرقة، ولم يحاول جادًا الربط بين البرامج الأكاديمية ومخرجاتها وبين الشراكة مع المجتمع. ويُعد هذا نقطة ضعف كبير في المعيار فالمفترض أن البرامج الأكاديمية تكون في الأساس لخدمة المجتمع المحيط، أو على الأقل توفر خريجين للعمل بالمجتمع وشركاته ومؤسساته بما يعود بالنفع على المجتمع.

2. معايير المستوى الأول لبرامج الدراسات العليا مارس 2017.

أصدر (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2017) التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلي بالجمهورية اليمنية في مارس من عام 2017، معايير لبرامج الدراسات العليا (دبلوم- ماجستير- دكتوراة)، وقد تكون المعيار من خمسة معايير رئيسة هي: رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ومخرجات التعليم، والبرنامج الأكاديمي وأعضاء هيئة التدريس، وإدارة البرنامج الأكاديمي، ومنشآت ومرافق البرنامج الأكاديمي، والموارد المالية للبرنامج الأكاديمي.

التعليق على المعيار: كمعيار اعتماد البرامج الأكاديمية السابق ذكره الصادر في الجمهورية اليمنية، لم يخصص المعيار معيار رئيس، أو فرعي للمشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع والبيئة، ولكن خصص مؤشر فرعي تحت المعيار الفرعي **2- 5 أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم** المذكور تحت المعيار الثاني **البرنامج الأكاديمي وأعضاء هيئة التدريس** تحت رقم 2- 5- 9 نصه "ينفذ أعضاء هيئة التدريس أنشطة خدمة مجتمع تعكس طبيعة تخصص كل

منهم". وكذلك طالب المعيار بعمل شراكة بين المؤسسات الأكاديمية التي تقدم برامج تعليم عالي مع مؤسسات تعليمية خارجية.

وبذلك نجد أن هذا المعيار على الرغم من أنه مخصص لبرامج الدراسات العليا، التي من المفترض أن ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمجتمع المحلي والإقليمي-على الرغم من أن مقدمة المعيار ذكرت أن برامج الدراسات العليا لابد وأن تتناسب ومستواها، بما يضمن استيفاء الخريج للمعايير المتقدمة التي يتطلبها المجتمع وسوق العمل-، إلا أنه لم يطلب من المؤسسات الأكاديمية الربط بين برامجها الأكاديمية والمجتمع المحلي والإقليمي، بل لم يذكر الشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع إلا في مؤشر فرعي واحد يطلب من أعضاء هيئة التدريس القيام بأنشطة تخدم المجتمع.

معايير الاعتماد والجودة لبرامج المكتبات والمعلومات بالعراق:

أصدر قسم ضمان الجودة بـ (جهاز الإشراف والتقويم العلمي، 2018) العلمي التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي معايير الاعتماد المؤسسي الوطنية لمؤسسات التعليم العالي في العراق، ومنها كليات الآداب التابع لها أقسام المكتبات والمعلومات.

وتكون المعيار من ثمانية معايير رئيسة، يندرج تحتها عدد من العناصر يتراوح عددها من عنصر واحد إلى ثمانية، ثم مجموعة من المؤشرات، ثم مجموعة من الأدلة والوثائق المطلوبة للتحقق من تطبيق المعيار وعناصره الفرعية.

ولغرض الدراسة نتناول بالدراسة فقط **المعيار السابع الخاص بخدمة المجتمع**، اندرج تحت المعيار عنصر واحد وهو **سياسة المؤسسة التعليمية لخدمة المجتمع**، وجاء تحت هذا العنصر ثمانية مؤشرات.

التعليق على المعيار: حث المعيار المؤسسات الأكاديمية على تقديم خدمات للمجتمع، مع وجود خطط معلنة وموثقة لذلك، وكذلك حث على تواجد مراكز ووحدات متخصصة لخدمة المجتمع بهذه المؤسسات مثل محو الأمية ومكافحة الإدمان، وتقديم الدورات التدريبية والعيادات الطبية والبيطرية، مع قياس مدى رضا أفراد المجتمع عن تلك الخدمات. وقد طالب المعيار بوجود عدد من الوثائق والأدلة التي يمكن من خلالها قياس مدى تحقيق المعيار وعناصره ومؤشراته، مثل إحصاءات سنوية بالدورات والمحاضرات وأنشطة الوحدات المتخصصة لخدمة المجتمع ... إلخ، ولكنه لم يحث على ربط المؤسسات الأكاديمية بالمجتمع المحلي والإقليمي

تعليميًا، فهو لم يدعُ إلى ربط مخرجات المؤسسة الأكاديمية من برامج أكاديمية وخريجين بالمجتمع واحتياجاته، فقد حصر خدمة المجتمع في الخدمات والأنشطة الخدمية المقدمة من المؤسسات الأكاديمية للمجتمع فقط.

معايير الاعتماد والجودة الإقليمية والدولية:

بعد استعراض المعايير الصادرة عن عدد من الجهات والمنظمات الدولية مثل جمعية المكتبات الأمريكية، الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها، والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ووكالة ضمان الجودة والتعليم البريطانية، وجمعية المكتبات والمعلومات الأسترالية، والمعهد المعتمد للمهنيين في المكتبات والمعلومات ببريطانيا، وجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج، وجد الباحث أن معيارين اثنين هما من تحدثا عن المشاركة المجتمعية وهما المعهد المعتمد للمهنيين في المكتبات والمعلومات CILIP، والمعيار المرجعي الذي أعده الأستاذ الدكتور أسامة السيد محمود وأصدره الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات AFLI.

1. المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية (مرحلة الليسانس/ البكالوريوس).

أعد (محمود، أسامة السيد. 2017) المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية (مرحلة الليسانس/ البكالوريوس) وأصدر هذا المعيار برعاية من الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، واشتمل على تسعة محاور.

ولغرض الدراسة نتناول بالتفصيل المحور الثامن المعنون بـ **المشاركة المجتمعية وعلاقات البرنامج بالمجتمع**

التعليق على المعيار: يُعد هذا المعيار من أوائل -إن لم يكن الأول- الذي يتم وضعه من هيئة أو اتحاد إقليمي متخصص في علم المكتبات والمعلومات على مستوى الوطن العربي. وتكون محور المشاركة المجتمعية من منطوق، وستة خطط وسياسات، وثمانية شروط ومؤشرات قياس، وثمانية وثائق داعمة وشواهد مطلوبة للتحقق من تنفيذ البرنامج للمحور، ومن مميزات المحور أنه طالب بوجود خطط وسياسات محددة تشجع أعضاء هيئة التدريس على أنشطة المشاركة المجتمعية، وتحدد علاقة البرنامج بالمؤسسات الأخرى، كما حث على مشاركة أطراف من مؤسسات المجتمع في إدارة البرنامج، وكذلك حث على ضرورة وجود وحدة إدارية وفنية بالبرنامج لتنفيذ ومتابعة خطط وسياسات المشاركة المجتمعية، وحدد عدد جيد من الشروط

ومؤشرات القياس كوجود خطط وسياسات واضحة ومعلنة للمشاركة المجتمعية، وتحديد عدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين في أنشطة المشاركة المجتمعية، وممثلي المجتمع المشاركين في مجالس ولجان البرنامج، وكذلك من الشروط تحديد عدد الدورات التدريبية التي نفذها البرنامج لتطوير مهارات الاختصاصيين من مؤسسات أخرى أو التي شارك فيها أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات في المجتمع، وكذلك طالب المحور بعمل قياسات رأي لمعرفة رضا مؤسسات المجتمع عن الخدمات التي يقدمها البرنامج، وكذلك من إيجابيات المحور أنه طالب بعدد من الأدلة والوثائق والشواهد على تحقيق وتنفيذ المحور، مثل التشكيل المعتمد لمجالس ولجان البرنامج الذي لابد أن يحتوي على أطراف من مؤسسات المجتمع، ونماذج من الدورات التدريبية التي نفذها البرنامج أو شارك فيها، ونماذج من البحوث التي أعدها أعضاء هيئة التدريس لحل مشاكل المجتمع، ونماذج من قياس رضا أطراف المجتمع عن المشاركة المجتمعية للبرنامج. وما يميز المعيار عن غيره من المعايير التي وضعتها الكثير من هيئات الجودة العربية أنه حدد تعريف للمشاركة المجتمعية وهي "النشاط الذي تقوم به المؤسسة أو البرنامج أو أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات خارج الكلية أو المعهد أو المجتمع"، ولكن يعيب محور المشاركة المجتمعية أنه لم يحدد أنواع أنشطة المشاركة المجتمعية التي من الممكن للبرنامج المشاركة فيها، وكذلك لم يشرك البرنامج أيًا من الطلاب والموظفين في أنشطة المشاركة المجتمعية.

2. معيار (Chartered Institute of Library and Information Professionals. 26 P.) المعهد المعتمد للمهنيين في المكتبات والمعلومات "CILIP":

وقد تكون المعيار من خمسة معايير للاعتماد الأكاديمي: معايير التقييم والأدلة وهي:

المعيار الأول: أهمية البرنامج لقاعدة المعرفة والمهارات المهنية.

المعيار الثاني: يوفر المُعلم للطلاب تجربة تعليمية عالية الجودة.

المعيار الثالث: يتعاون المُعلم مع الموظفين لضمان ملاءمة البرنامج للطلاب.

المعيار الرابع: يطلع الموظفون على الممارسات المهنية الجارية.

المعيار الخامس: يتم تشجيع الطلاب على المشاركة والتفاعل مع CILIP.

فنرى أن المعيار خصص المعيار الخامس لتشجيع الطلاب على التفاعل مع المعهد المعتمد للمهنيين في المكتبات والمعلومات، ونص على التالي:

معيار التقييم	الأدلة المطلوبة	المواد الداعمة	المستوى	القياس
المعيار 5 يتم تشجيع الطلاب على المشاركة والتفاعل مع CILIP	التأكيد على تعريف الطلاب بـ CILIP ومنتجاتها وخدماتها وكيف يمكنها دعم تطويرهم المهني.	بيان حول كيفية إعلامهم بذلك.	مقدم الخدمة	إثبات إعلامهم بذلك من خلال البيان والمحادثات مع الطلاب.

التعليق على المعيار: لم يتحدث المعيار عن المشاركة المجتمعية بشكل صريح، ولكنه اقتصر على تشجيع الطلاب على المشاركة والتفاعل مع المعهد، وتعريف الطلاب بالمعهد وخدماته وكيف يمكن للمعهد تطوير مهاراتهم المهنية، فلم يتحدث عن مشاركة البرنامج للبيئة والمجتمع المحيط أو الإقليمي، والمساعدة في حل مشكلاته.

قائمة المراجع

1. أهداف التعلم في مصر. تاريخ الاسترجاع 2022/05/16. متاح في: https://bit.ly/3szFF92
2. جهاز الإشراف والتقويم العلمي (2018). معايير الاعتماد المؤسسي الوطنية لمؤسسات التعليم العالي في العراق. تاريخ الاطلاع 2025/01/20. متاح في: https://shorturl.at/j85nr
3. حامد، لمياء ضياء الدين محمد (2019). الحاجة إلى الجودة والاعتماد لبرامج المكتبات والمعلومات. **مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات**. (22). ص ص. 409- 424.
4. عبد الباقي - مصطفى أحمد (2000). المشاركة بين التعليم العالي والمؤسسات المجتمعية: نموذج مقترح لاستراتيجية المشاركة بسلطنة عمان. المؤتمر التربوي الثاني- خصخصة التعليم العالي والجامعي. مج. 2. ص ص. 375 – 420.
5. عبد الهادي، منى محمود محمد (2015). الجودة ومدى تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي في مصر/ إشراف أسامة السيد محمود علي. **مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات**. (15). ص ص. 409- 419.
6. العليمي، ثروت (2018). دور الجمعيات والاتحادات المهنية في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج علوم المكتبات والمعلومات: دراسة تحليلية في ضوء المعايير الدولية والعربية. مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا. (1).
DOI: https://doi.org/10.5339/jist.2018.8
7. عمر، نصار رمضان (2017). دور أقسام المكتبات بالجامعات المصرية في خدمة المجتمع: دراسة ميدانية لواقعها، ووضع تصور للنهوض بها. **المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات**. 4(4). ص ص. 215- 247.
8. كامل، محمد هدير عبد الله (2020). معايير اعتماد برامج المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية: دراسة تحليلية. (أطروحة دكتوراة). قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات كلية الآداب جامعة القاهرة.

9. اللجنة القومية لضمان الاعتماد والجودة. مشروع ضمان الجودة والاعتماد. وزارة التعليم العالي (2005). دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي: جمهورية مصر العربية. 212 ص.

10. اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي (2016). المرجع الوطني لضمان الجودة: الميادين- الحقول- المراجع. تاريخ الاطلاع 2024/12/31. متاح في:
http://www.ciaqes-mesrs.dz/documentation/RNAQES%20R%C3%A9d%20Ar-Fr%202%20sans%20photos.pdf

11. اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي (د. ت.). المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي. تاريخ الاطلاع 2024/12/25. متاح في
https://shorturl.at/lMYsm

12. اللجنة الوطنية للمؤهلات والاعتماد الأكاديمي (a2023). معايير الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي في دولة قطر. تاريخ الاطلاع 2024/01/05. متاح في:
https://www.ncqaa.edu.gov.qa/?file=41df233e-170b-44f9-a3e2-ac9bd670cd0a

13. اللجنة الوطنية للمؤهلات والاعتماد الأكاديمي (b2023). دليل اللجنة الوطنية للمؤهلات والاعتماد الأكاديمي بشأن معايير الاعتماد المؤسسي: أساسيات لتحسين الجودة وتحقيق الاعتماد المؤسسي. تاريخ الاطلاع 2024/01/05. متاح في:
https://www.ncqaa.edu.gov.qa/?file=17258f44-c118-438e-864b-7d0f4e92e791

14. اللجنة الوطنية للمؤهلات والاعتماد الأكاديمي (a2024). الاعتراف بالاعتماد المؤسسي الدولي: سياسات وإجراءات. تاريخ الاطلاع 2024/01/05. متاح في:
https://www.ncqaa.edu.gov.qa/?file=afbfe235-7f38-49de-85f8-baa14848ba43

15. المتبولي - هبة أحمد (2021). المشاركة المجتمعية لقسم المكتبات والوثائق بجامعة طنطا: دراسة تطبيقية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات. 8 (4). ص ص. 193 – 228.

16. مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي (2021). معايير الاعتماد الأكاديمي (البرامجي). تاريخ الاطلاع 2025/01/04. متاح في:

https://caqa.gov.ye/uploads/topics/16485304851878.pdf

17. مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي (2017). معايير المستوى الأول لبرامج الدراسات العليا: مارس 2017. تاريخ الاطلاع 2025/01/04. متاح في:
https://caqa.gov.ye/uploads/topics/16486732264971.pdf
18. محمود، أسامة السيد (2016). المعيار المرجعي لبرامج المكتبات والمعلومات للجامعات العربية: مرحلة الليسانس، البكالوريوس/ مراجعة جاسم محمد جرجيس، يسرية عبد الحليم زايد؛ تقديم خالد الحلبي. ط. 1. القاهرة: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. تاريخ الاطلاع 2024/12/10. متاح في: https://shorturl.at/PT8b3
19. المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. نتائج الاعتماد. تاريخ الاطلاع 2025/01/08. متاح في:
https://etec.gov.sa/ar/ncaaa/accreditationsresults
20. المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية (2016). معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي. تاريخ الاطلاع 2025/01/08. متاح في:
https://shorturl.at/nsi42
21. المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية (2023). معايير الاعتماد البرامجي للتعليم العالي: دراسات جامعية- دراسات عليا. الإصدار الرابع. تاريخ الاطلاع 2025/01/08. متاح في: https://shorturl.at/v7gYs
22. المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (a2022). معايير الاعتماد الأكاديمي البرامجي: إصدار 2022م. تاريخ الاطلاع 2024/12/20. متاح في https://shorturl.at/sqXBU
23. المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (b2022). تقرير الدراسة الذاتية للبرنامج: (بكالوريوس). تاريخ الاطلاع 2024/12/20. متاح في
https://spapi.etec.gov.sa:2443/ar/MediaAssets/NCAAA/TP-102%20SSRP%20-Ar%20(2).pdf

24. المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (c2022). معايير اعتماد برامج الدراسات العليا: إصدار 2022م. تاريخ الاطلاع 2024/12/20. متاح في https://shorturl.at/fFhet

25. المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي (d2022). تقرير الدراسة الذاتية للبرنامج (الدراسات العليا). تاريخ الاطلاع 2024/12/20. متاح في https://shorturl.at/dz2Lc https://spapi.etec.gov.sa:2443/ar/MediaAssets/NCAAA/TPG-102%20%20SSRP%20PG%20Ar%20(1).pdf

26. المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي. نتائج الاعتماد البرامجي بالجامعات السعودية. تاريخ الاطلاع 2024/12/15. من https://etec.gov.sa/ar/ncaaa/accreditationsresults

27. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي (a2015). دليل معايير ضمان الجودة لبرنامج العلوم التربوية. تاريخ الاطلاع 2024/10/02. متاح في https://shorturl.at/F2Eng

28. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي (b2015). دليل معايير ضمان الجودة لبرامج كلية الآداب. تاريخ الاطلاع 2024/10/05. متاح في: https://shorturl.at/GHKC7

29. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها (2022). دليل الاعتماد الأردني للبرامج الأكاديمية. تاريخ الاطلاع. 2024/10/10. متاح في: https://shorturl.at/cZEYW

30. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها (د. ت.). الجامعات الحاصلة على شهادة ضمان الجودة على مستوى المؤسسات. تاريخ الاطلاع 2024/12/27. متاح في: https://www.heac.org.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D9%85%D9%84%D9%81_%D8%B1%D9%82%D9%85_4-0.xlsx

31. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها (د. ت.). الكليات الحاصلة على شهادة ضمان الجودة على مستوى الكليات. تاريخ الاطلاع 2024/12/27. متاح في: https://www.heac.org.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D9%85%D9%84%D9%81_%D8%B1%D9%82%D9%85_3-0.xlsx

32. الهيئة القومية لضمان الاعتماد والجودة. عن الهيئة. تاريخ الاطلاع 01/ 11/ 2023. متاح في: https://naqaae.eg/ar/about_us/index
33. الهيئة القومية لضمان الاعتماد والجودة (2009- الإصدار الثاني). دليل تقويم واعتماد الجامعات. 219 ص.
34. الهيئة القومية لضمان الاعتماد والجودة (2009 – إصدار يناير). دليل التقويم والاعتماد للبرنامج التعليمي في مؤسسات التعليم العالي والأزهر. 122 ص.
35. الهيئة القومية لضمان الاعتماد والجودة (يناير 2009). المعايير القومية الأكاديمية القياسية: قطاع كليات الآداب. 20 ص.
36. الهيئة القومية لضمان الاعتماد والجودة (مارس 2009). المعايير القياسية لبرامج الدراسات العليا. 24 ص.
37. الهيئة القومية لضمان الاعتماد والجودة (يوليو a2022). معايير اعتماد برامج التعليم العالي. 26 ص.
38. الهيئة القومية لضمان الاعتماد والجودة (b2022). معايير الاعتماد البرامجي إصدار 2022 المعدل. 11 ص.
39. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية (2006). قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقًا لآخر التعديلات/ إعداد ومراجعة عادل عبد النواب بكري، ثروت سعد زغلول. ط. 24 المعدلة. ص. 4. تاريخ الاطلاع 2023/05/28. متاح في: https://n9.cl/tjrg3
40. الوكيل، مصطفى مختار. (2012). المشاركة المجتمعية: ماهيتها وأهدافها. **الثقافة والتنمية**. س. 13 (59).
41. ALA (2018). What is Community Engagement? Retrieved at 10/08/2024 from https://www.ala.org/tools/librariestransform/libraries-transforming-communities/engagement
42. Chartered Institute of Library and Information Professionals. Accreditation for Learning Providers. Available at: 10/01/2025. From:

https://cdn.ymaws.com/www.cilip.org.uk/resource/resmgr/cilip/services/accreditation_providers_v1.0.pdf

43. Rasoul, Sajjad Rehman, Al-Issa , Reham (2021). Accrediting LIS Programs in the Gulf Cooperation Council: Possibilities, Options, Opportunities and Challenges. **Journal of Social Science**. 49(3). PP. 39- 61.

Community Involvement and Community Service with Quality and Accreditation Standards for Library and Information Programs: An Analytical and Descriptive Study

Mostafa Sayed Mohammed Elsayed

Doctoral researcher, Dapartment of Libraries, Documents and Information.

Faculty of Arts. Cairo University.

mos.sayed@pg.cu.edu.eg

Review and supervision

Usama El-Sayed Mahmoud

Professor of Libraries and Information

Faculty of Arts - Cairo University

Abstract:

The study aims to monitor and analyze the community Involvement standard in the accreditation standards for library and information programs in the Arab Republic of Egypt, some Arab countries, and international and regional standards that include a community Involvement standard. The study addressed the accreditation standards in the Arab Republic of Egypt, the Kingdom of Saudi Arabia, Jordan, Libya, Algeria, Qatar, Yemen, Iraq, the standard prepared by Professor Dr. Usama Al-Sayed Mahmoud and issued& Printed by the Arab Federation for Libraries and Information "AFLI", and the standard of the Chartered Institute of Library and Information Professionals (CILIP). The study Depends on the descriptive analytical method to describe and analyze the community Involvement and environmental service standard, and the comparative method to compare the standards.

Keywords: Accreditation standards, library and information programs, community Involvement, community Involvement standard, accreditation standards - Egypt, accreditation standards - Saudi Arabia, accreditation standards - Jordan, accreditation standards - Qatar, accreditation standards - Yemen, accreditation standards - Algeria, accreditation standards - Libya, accreditation standards - Iraq.